



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية  
Ministry of Planning and Economic  
Development



# موجز تقرير التنمية البشرية في مصر 2021

## التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار



”ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية، وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية“

# موجز تقرير التنمية البشرية في مصر 2021

التنمية حق للجميع:  
مصر المسيرة والمسار

### **حقوق الطبع والنشر**

حقوق النشر © 2021 محفوظة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر. جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه في أي نظام من أنظمة استرجاع البيانات، أو نقله بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، أو عن طريق التصوير الضوئي، أو التسجيل أو بأي وسيلة أخرى، دون إذن مسبق أو دون الإشارة إلى هذا المصدر.

### **تنويه إخلاء المسؤولية**

التحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

التقرير ثمره العمل التعاوني لفريق مستقل من المؤلفين، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر وبالشراكة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر.

مُدقّق اللغة العربية: حُسام مصطفى إبراهيم

مُدقّق اللغة الإنجليزية: هيزل هادون

تصميم الغلاف والجرافيك: هدى يوسف

التصميم الداخلي والطباعة: Print Right

الترجمة الانجليزية: Translation Back Office

## فريق إعداد التقرير

المؤلف الرئيسي للتقرير			خالد زكريا أمين
المؤلفون			إسراء عادل الحسيني سهير أبو العينين هويدا عدلي رومان خالد زكريا أمين - أميرة جمال الدين إبراهيم عبد الجليل خالد زكريا أمين
المنسق البحثي للتقرير الملحق الإحصائي			أميرة جمال الدين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
مستشار التقرير			عادل عبد اللطيف
مقررة التقرير			مايا مرسي
المجموعة الاستشارية			سعد الفرارجي سناء خليل
قراء التقرير			أحمد يوسف أشرف العربي خالد عكاشة ليلي الخواجة ماجد عثمان محمد فتحي صقر ملك زعلوك نيفين مسعد هبة حندوسة هبة نصار
المساهمون من المؤسسات الحكومية			أحمد كمالي جميل حلمي حازم خيرت دينا الصيرفي سميرة رشوان كريم حسن كمال نصر لانا أبو زيد محمد علاء عبد المنعم منى خليل
المساهمون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			آية أبوحديد أمانى نخلة انطون شاريين رشا أبو علي ريهام يوسف سيلفان ميرلين عبد الحميد عزت عبير شقوير فاطمة الزهراء يس كرمه الرواس كريم راضي ماريسا هاسكل مايا أبو زيد محمد بيومي محمد عبد الباقي منة الجوهري نادين الزيني نعمان الصياد نوران سعيد هبة وفا هدى النحلوي



هو الفاعل الرئيس في تحقيق التنمية، وهو أيضاً غايتها المنشودة.

وما أن لاحت في الأفق ثمار هذه الجهود، وبدأ الاقتصاد المصري يستعيد عافيته، التي تجلّت دلائلها في العديد من المؤشرات الإيجابية خصوصاً في

معدلات النمو والتشغيل، إلى أن ظهر تحدٍ جديد، تمثل في جائحة انتشار فيروس كورونا، فقد ضربت هذه الأزمة الاقتصاد العالمي، وأدخلته مرحلة غير مسبوقة من الركود، وكان لجهود الإصلاح التي أنجزتها الدولة المصرية في الأعوام الأخيرة الفضل في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة هذه الجائحة، كما تُعزّز ذلك بالتحرك السريع والتعامل الناجع من قبل الدولة المصرية مع هذه الأزمة، والذي راعت الدولة من خلاله التوازن بين الحفاظ على صحة الإنسان واستمرار النشاط الاقتصادي، لذلك حظيت التجربة المصرية في التعامل مع هذه الجائحة بالإشادة الدولية.

أخيراً، ورغم ما حققناه كنتاج لمسيرة الجهود في الأعوام الأخيرة، فإننا ندرك تمامًا أن التحديات لم تنته بعد، لذلك لدينا الإرادة، ونسلك بالعمل الجاد الذي يستلهم دوافعه من عزيمة لا تكل لهذا الشعب العظيم، لنخلق من هذه التحديات فرصاً واعدة للتنمية وحياة أفضل، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، يتطلب سنوات من العمل الجاد المتواصل والجدد الدءوب يتعاون فيه شركاء التنمية كافة من القطاع الخاص والمجتمع مدني مع الحكومة وجميع أبناء مصر في الداخل والخارج.

وإذ نعتز بأن نشهد معاً هذا الإصدار المتميز لتقرير التنمية البشرية لجمهورية مصر العربية عام 2021، لنود أن نسجل بالتقدير والثناء على المجهود الذي قام به فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد هذا التقرير، ونتطلع للاستفادة مما جاء به عن مسيرة الإصلاح وتحدياتها، لصياغة برنامج طموح يمضي بنا قُدماً على مسار، يبهره العمل والأمل نحو عقدٍ جديد من التنمية في جمهورية مصر العربية.

#### هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

يأتي تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار" في مرحلة فارقة في تاريخ مصر والعالم، حيث يرصد التقرير مسيرة عقدٍ كامل من عمر الوطن، أعواماً عشرة، عاشتها مصر قد تكون فترة قصيرة في عمر الشعوب، إلا أنها بمثابة عقود طويلة بما شهدته من أحداثٍ ومتغيراتٍ وتحدياتٍ جسام.

فقد أدي الجراك السياسي الذي شهدته مصر منذ عام 2011 وما تبعه من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وسط بيئة إقليمية ودولية لم تخل من التحديات، انعكس جميعها سلبيًا على تراجع مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، والذي عانى لفتراتٍ طويلة من اختلالات هيكلية، إلى أن هب الشعب المصري من جديد؛ ليستعيد زمام مقدراته بثورته الملهمه في 30 يونيو عام 2013، والتي كان مصدر قوتها شعباً عريقاً يُدافع عن هويته وثوابته الوطنية، ويرفض سيطرة القوى الظلامية التي تعادي مبادئ المواطنة والدولة المدنية.

فكانت هذه الثورة بمثابة شرارة البدء لأعوام من البناء والعمل الجاد المتواصل، الذي يركز على تخطيط شامل ورؤية طموحة للمستقبل، حددت ملامحها "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" باعتبارها النسخة الوطنية من الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة، تعززت بالتطبيق الناجح للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدأ في نوفمبر 2016، وأنجزت الدولة المصرية خلاله العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية مع العمل على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، وضبط السياسة المالية والنقدية، والإصلاح الهيكلي للعديد من القطاعات، وتحسين بيئة الأعمال، وتكثيف الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي يقوده القطاع الخاص كشريكٍ فعّالٍ مع الحكومة في تحقيق التنمية، مع الحرص في الوقت ذاته على التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر إجراءات الإصلاح على الفئات الأكثر احتياجاً.

ويأتي في القلب من كل هذه الجهود الهدف الاستراتيجي؛ وهو تحسين جودة الحياة للمواطن المصري بتكثيف الاستثمار في البشر، والإقدام على إصلاحات جادة، وتنفيذ مشروعات ومبادرات تنموية كبرى في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والمرافق، لتوفير السكن اللائق والحياة الكريمة للمصريين، مع إيلاء أهمية قصوى، لتمكين الشباب والمرأة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، في إطار توجه أعم وأشمل للدولة المصرية لضمان حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في التنمية، فلدينا إيمانٌ يقينٌ بأن الإنسان

## مقدمة



كأولوية مهمة، من خلال الحدّ بشكل كبير من دعم الطاقة وتحسين كفاءتها والتحوّل إلى مصادرها المتجددة، وتستهدف تغطية 42% من احتياجاتها من الكهرباء عبر مصادر متجددة بحلول عام 2035. كما واصلت جهودها لتعزيز الحوكمة ورفع

كفاءة الجهاز الإداري للدولة، بما في ذلك تحسين نظم الإدارة المالية، ومكافحة الفساد، وتأهيل الكوادر التنفيذية، خاصة الشباب، وتعزيز الالامركزية والتحوّل الرقمي.

يلقي التقرير الضوء على فجوات التنمية وتحديات العقد المتبقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقدم بيانات وتحليلات مهمة لدعم مصر في مرحلتها الثانية من الإصلاحات الهيكلية بعد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويقدم توصيات بشأن أولويات التنمية الحالية.

واستشرافًا للمستقبل، وفي ضوء توافق رؤية مصر له مع رؤية خطة 2030 للتنمية المستدامة المُتفق عليها عالميًا وأجندة إفريقيا 2063، يرى التقرير تقدّم مصر في سعيها لتعزيز التزامها بضمان الحق في التنمية لجميع المصريين من خلال: تعزيز التمويل من أجل التنمية وزيادة الاستثمار فيها، تطوير قاعدة المعلومات اللازمة للتخطيط التنموي السليم ولمتابعة إنجازاته، تسريع التحول الرقمي الشامل من خلال الاستثمار في البنى التحتية والتوسع في تقديم الخدمات الرقمية، مواصلة تطوير مؤسسات الأجهزة التنفيذية وقدراتها لتعزيز كفاءة الخدمات العامة الأساسية وجودتها.

ولا يسعني سوى التقدم بتهنئة خالصة لفريق إعداد هذا التقرير على ثراء التحليلات والبيانات التي جمعوها بين دفتيه، وآمل ألا يلهم هذا التقرير صنّاع القرار فحسب، بل أيضًا مجتمع الأعمال والباحثين، والأهم من ذلك مواطني مصر بمزيد من العمل وتضافر الجهد نحو مستقبل مشرق تستحقه مصر.

**رندة أبو الحسن**

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار" هو التقرير الثاني عشر في سلسلة تقارير التنمية البشرية التي تُصدرها مصر منذ عام 1994 ليستكمل ريادة مصر للفكر التنموي في هذا المجال، بعد انقطاع امتد عبر سنوات عشر.

ولم يكن لهذا التقرير أن يأتي في وقت أفضل، إذ تحتفل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمرور 35 عامًا على إقرارها مجتمعة في عام 1986 إعلان الحق في التنمية، الذي يكرّس التنمية كحق من حقوق الإنسان، يشمل جميع البشر والشعوب في كل مكان دون تمييز، وبمشاركتهم الفاعلة.

ويتناول التقرير بالتحليل فترة مفصلية في تاريخ مصر الحديث، إذ شهد العقد 2011-2020 عديدًا من التحولات الجذرية بدأت مع ثورة 25 يناير 2011، وما تلاها حتى استقرت الأوضاع في يونيو 2013، ومن ثمّ إقرار دستور جديد في عام 2014، وأعقبته إصلاحات مهمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، عالجت بجرأة وحسم تحديات تنموية مزمنة، سعيًا إلى تحقيق نهضة شاملة تنقل مصر نحو مستقبل أفضل للجميع.

شرعت مصر في برنامج وطني جريء للإصلاح الاقتصادي أواخر عام 2016، نجح في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، لذلك عندما تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل الاقتصاد العالمي في عام 2020، كانت مصر واحدة من الدول القليلة التي تمكّنت من الحفاظ على نمو اقتصادي إيجابي رغم الجائحة.

وخلال مسيرتها للإصلاح الاقتصادي وضعت مصر التنمية البشرية نصب أعينها وفي بؤرة اهتمامها. ارتفع متوسط عمر الفرد في مصر، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كما زادت أعداد الأطفال المقيدون في التعليم، وزيادة في نسبة الانتقال إلى مراحل التعليم الأعلى، في حين انخفضت أعداد المصريين الذين يعيشون في مناطق غير رسمية.

كما طوّرت مصر الفلسفة الحاكمة لنظم الحماية الاجتماعية بها، وحوّلتهم للتركيز على تمكين المواطنين توسّعت لتشمل 3.8 مليون أسرة في عام 2021، وجدّدت التزامها القوي بتريسيخ دور المرأة كشريك فعّال ومتساوٍ، لا غنى عنه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

كذلك أوّلت مصر اهتمامًا كبيرًا للحفاظ على أصولها البيئية الحيوية وعكفت على إصلاح المنظومة الشاملة للطاقة

## قائمة المحتويات

9	مقدمة
11	الإطار المفاهيمي والمنهجية
15	مسيرة التنمية في مصر 2011 - 2020
15	الاستثمار في البشر: نحو نظام عصري للتعليم والصحة والسكن اللائق
19	الإصلاح الاقتصادي في مصر والتأسيس للانطلاقة التنموية
20	الحماية الاجتماعية: نحو عقد اجتماعي أكثر شمولاً وتمكيناً في مصر
23	النهضة الجديدة للمرأة المصرية: دور قيادي ومساهمة مجتمعية
25	إدارة نظم الحماية البيئية في مصر: نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدّي لمخاطر تغيّر المناخ
26	الحكومة: نحو منظومة فعالة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع
28	جائحة كوفيد-19: التعامل مع الأزمة والفرص المتاحة
33	عقد جديد للإنجاز: مسار مصر 2030 لتعزيز التنمية المستدامة
33	المبادئ الحاكمة لمسار التنمية في مصر
34	الغايات المستهدفة تحقيقها
37	الآليات اللازمة للتنفيذ
41	التنمية في أرقام 2011 - 2020
59	الهوامش



## قائمة الجداول

18	<b>جدول 1</b> إجمالي الحاصلين على دعم من صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (تراكمي حتى 30 من يونيو 2019) وفقاً للنوع
19	<b>جدول 2</b> نسبة المناطق العشوائية غير الآمنة وفقاً لبعض المحافظات
22	<b>جدول 3</b> تطور مؤشرات الدعم مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (مليار جنيه)
24	<b>جدول 4</b> المرأة وسوق العمل: معدل البطالة 15 سنة فأكثر وفقاً للنوع والمحافظات - 2019

## الرسوم التوضيحية

41	<b>شكل 1</b> مؤشرات التنمية البشرية في مصر 2020
42	<b>شكل 2</b> رأس المال البشري   التعليم في مصر 2011 - 2020
44	<b>شكل 3</b> رأس المال البشري   الصحة في مصر 2011 - 2020
46	<b>شكل 4</b> رأس المال البشري   السكن اللائق في مصر 2011 - 2020
47	<b>شكل 5</b> التأسيس للانطلاقة تنموية   الإصلاح الاقتصادي في مصر 2011 - 2020
49	<b>شكل 6</b> التحول تجاه نظام احتوائي   الحماية الاجتماعية في مصر 2011 - 2020
51	<b>شكل 7</b> أدوار قيادية ومساهمات مجتمعية   النهضة الجديدة للمرأة المصرية 2011 - 2020
52	<b>شكل 8</b> السعي نحو الاستدامة ومواجهة تغير المناخ   إدارة نظم الحماية البيئية 2011 - 2020
53	<b>شكل 9</b> تطوير منظومة إدارة شؤون الدولة والمجتمع   الحوكمة في مصر 2011 - 2020
55	<b>شكل 10</b> فيروس كورونا المستجد   التعامل مع الأزمة والفرص المتاحة



وقد شهدت مصر منذ عام 2011 عديدًا من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة، ولكنها استعادت السيطرة على مقدراتها وبدأت مرحلة جديدة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتدعيم الاستقرار السياسي والأمني، ومكافحة الإرهاب وحماية الحدود، وتحسين الخدمات المُقدّمة للمواطنين، وتأصيل مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد.

وفي أعقاب استقرار الأوضاع السياسية في عام 2014، كانت الأولوية في مصر لتمهيد الطريق للانطلاق نحو مسيرة التنمية على مسارين متوازيين، عُني المسار الأول منهما بإعادة إرساء أركان الدولة المصرية وتقويتها، أما المسار الثاني فركّز على الانطلاق وبقوة في مسيرة التنمية بكل جوانبها.

وارتكزت المسيرة على مرتكزين رئيسيين: دستور جديد للبلاد أُقر عام 2014 ليضع عقدًا اجتماعيًا جديدًا يستجيب لمطالب الناس، واستراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030 والتي أُطلقت في عام 2016، وشكّلت رؤية مصر في التطلع إلى المستقبل على نحو يتوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

وانطلاقًا من المبدأ الرئيسي في إعلان الحق في التنمية بأن الإنسان محور التغيير والتنمية، يركز تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 في جوهره على «البشر باعتبارهم الثروة الحقيقية للأمم» وهو أساس مفهوم التنمية البشرية وفق ما بلوره التقرير الأوّل للتنمية البشرية الصادر في عام 1990، والذي أكد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته وسيلة، ولكنه ليس الهدف الرئيسي للتنمية.

وانعكس هذا المفهوم في دستور مصر 2014 الذي تضمّن مبادئ تُرسي حقوق المصريين في حياة كريمة بجميع جوانبها. فقد اعتمد الدستور في المادة (1)، مبدأ المواطنة أساسًا لنظام الحكم في الدولة، وهو ما يعني أهلية المواطن للحصول على حقوقه التي ضمنتها القانون دون تمييز. وفي المادة (4) نصّ على أن الوحدة الوطنية تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ومن ثمّ ضمن مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق كقاعدة عامة. وكفلت المادة (9) تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز.

كما نصّت المادة 27 على أن «هدف النظام الاقتصادي هو تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر».

يحظى تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 بأهمية خاصة، إذ إنه يأتي بعد عشر سنوات من نشر آخر تقرير للتنمية البشرية في عام 2010، فالتقرير يغطي عقدًا غير مسبوق في التاريخ المصري، من عام 2011 إلى عام 2020، شهدت مصر خلاله تورتين شعبيتين، أدتا إلى تغيير مسار عملية التنمية فيها. ويعرض التقرير تحليلًا متعمقًا لمجموعة من قضايا التنمية البشرية الرئيسية التي تؤثر بصورة كبيرة في تحقيق أجندة التنمية المستدامة الأممية، فيتناول مراجعة تحليلية للسياسات التي جرى تبنيها وتنفيذها خلال تلك الفترة، وتأثيرها في حياة المواطن المصري، كما يقدّم مجموعة من السياسات المستقبلية للحكومة في ضوء نتائج التقرير بما يسهم في تحسين الوضع الحالي، واستكمال مسيرة التنمية البشرية التي بدأتها مصر.

ويأتي تقرير التنمية البشرية في مصر للعام 2021 تحت عنوان «التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار» ليرصد ويحلّل المسيرة التنموية لمصر خلال العقد الماضي (2011-2020) في مجالات التنمية المستدامة، من منظور إعلان «الحق في التنمية» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986، الذي أسس لما اعتُبر حقًا للشعوب النامية في اختيار مسارها التنموي وتحقيق استقلالها الحقيقي دون إملاءات خارجية، واستنادًا إلى قيمها الوطنية، وبناقش التقرير المسار المستقبلي للإصلاحات المختلفة التي اتخذتها مصر في ضوء ما هو معدّ من خطط واستراتيجيات، وفي إطار تطوّر الفكر التنموي على المستوى العالمي والتجارب والخبرات الدولية الناجحة.

ويتواكب صدور تقرير التنمية البشرية في مصر للعام 2021 مع مرور العالم بأزمة جائحة كوفيد - 19 التي تُرهق الأرواح وتعصف باقتصاديات الدول والأسواق العالمية وأسس النظم المالية والاقتصادية الدولية، ما ألقى بظلاله على مناقشة القضايا المتضمّنة في التقرير، إذ اتخذت مصر عديدًا من السياسات والإجراءات لمكافحة انتشار الفيروس، وتقليل آثاره السلبية في النمو الاقتصادي وعجز الموازنة وميزان المدفوعات، وأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها قطاع السياحة والطيران، ومتحصّلات قناة السويس والعاملين المصريين في الخارج. في الوقت نفسه فإن الدولة المصرية سيكون عليها الاستمرار في مراجعة أولويات خططها وسياساتها من أجل التعافي ومعاودة الانطلاق في مسار التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتضمّنت الاستراتيجية خارطة طريق تُعظّم الاستفادة من إمكانيات مصر وميزاتها التنافسية، وتستهدف تحقيق نمو احتوائي وبناء مجتمع عادل متكاتف، يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مع مساندة شرائح المجتمع المختلفة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية. واعتبرت الرؤية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضية تتقاطع مع جميع محاورها.

ويتناول هذا التقرير الموجز عرضًا مختصرًا لأبرز ما جاء في تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، إذ ينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: يعرض الجزء الأول منها الإطار المفاهيمي ومنهجية الإعداد، بينما يرصد الجزء الثاني مسيرة مصر خلال العقد الماضي ويحلّلها بإلقاء الضوء على محقّرات التنمية البشرية من منظور «الحق في التنمية»، والتي تضمّ قضايا الاستثمار في رأس المال البشري، والإصلاح الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، وإدارة نظم الحماية البيئية، والحوكمة، بالإضافة إلى عرض انعكاسات انتشار فيروس كورونا المستجد على هذه القضايا. ويتناول الجزء الثالث المسار المستقبلي لكي تستكمل مصر مسيرتها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، فيناقش المبادئ الحاكمة لعملية التنمية في مصر، والغايات المستهدفة تحقيقها والآليات اللازمة لتنفيذ خطة عمل لعقد جديد من الإنجاز 2021-2030 يأخذ في اعتباره عقد الإنجاز الذي وضعته الأمم المتحدة لتسريع خطى السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030.

ولأوّل مرة نصّ الدستور المصري على تحديد نسب من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى للإنفاق الحكومي على الصحة (3%) والتعليم (4%) والتعليم العالي (2%) والبحث العلمي (1%)، باعتبار هذه المجالات من أهم المقوّمات الداعمة للتنمية البشرية.

كما أكّد الدستور التوزيع العادل لثمار التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات، وكذلك بحد أقصى لكل العاملين بأجر في أجهزة الدولة، وأكد أيضًا النمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا، وطالب بالاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله. وأكد كذلك أهمية تعظيم الاستثمار بالطاقة البشرية في إطار التنمية المستدامة. ونصّ الدستور على أحكام خاصة لحماية البيئة والحفاظ عليها في المادتين 45 و46، اللتين تنصّان على فرض التزامات سياسية واجتماعية لحماية البيئة كركيزة من ركائز التنمية المستدامة.

وتمثّل «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030» التي أطلقت في عام 2016 الإطار العام والشامل للتنمية في مصر، وتعتبر كذلك الإطار الحاكم لخطط التنمية وبرامجها، وقد وُضعت وفقًا لنهج تشاركي أسهم فيه شركاء التنمية من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء الأكاديميين، وحرصت مصر على اتّساق هذه الرؤية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وكذلك أجندة إفريقيا 2063.

## الإطار المفاهيمي والمنهجية

الوضع الديموغرافي والأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي والجغرافي، التعداد الاقتصادي لعام 2018/2017، ومسح الدخل والإنفاق للأعوام 2015، 2017، 2019، والتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت للعام 2017، وبيانات الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية، وبيانات الحسابات القومية للأعوام العشرة الماضية. كذلك اعتمد التقرير على قاعدة بيانات البنك المركزي المصري بشأن المؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية.

واعتمد التقرير أيضًا على مجموعة من تقارير التنمية البشرية على المستوى العالمي والتقارير الدولية الأخرى، استخدمها لإجراء مقارنات -كلما كان ذلك ذا جدوى- مع عدد من الدول الأخرى، وهي بالأساس الدول العشر التي تسبق مصر في الترتيب وفق مؤشر التنمية البشرية لعامي 2019 و2020، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء الدول النفطية، والدول ذات الدخل المتوسط وفقًا لتصنيف البنك الدولي.

فضلاً عن ذلك، اعتمد التقرير على مجموعة من الوثائق شملت دستور مصر 2014، والقوانين واللوائح المختلفة، والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، ورؤية الإصلاح الإداري، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتقارير المراجعة الطوعية الوطنية، بالإضافة إلى الإحصاءات المختلفة والبيانات الواردة بتقرير التقييم الذاتي في إطار الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، وكذلك التقارير والبيانات الصادرة عن المجلس القومي للمرأة ومرصد المرأة المصرية المتعلقة بإدراك المصريين بخصوص المشاركة الاقتصادية للمرأة، وحقوق المرأة، وتقليص الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

ولتوفير المعلومات والوثائق والبيانات اللازمة تعاون فريق إعداد التقرير مع عدد من أجهزة الدولة، وعلى رأسها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. وراجع التقرير مراجعة شاملة مجموعة من الخبراء والمختصين في المجالات ذات الصلة بموضوعاته، وتضمنت مجموعة الخبراء وزراء سابقين، ومراكز بحثية، وأساتذة الجامعات، وخبراء في الاقتصاد والعلوم السياسية والسياسات الاجتماعية، وممثلي المجتمع المدني.

وفقًا لإعلان «الحق في التنمية» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986، يُعدّ الحق في التنمية حقًا من حقوق الإنسان، ويحمل بين جنباته ضرورة مراعاة عديد من المبادئ، كالمشاركة والسلم والمساواة واحترام القانون. إذ حثّ الإعلان في مادته الثامنة الدول على "اتخاذ التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية وضمان تكافؤ الفرص للجميع في الوصول إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية، وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية"<sup>1</sup>.

يناقش تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 مجموعة من المداخل لإعمال الحق في التنمية في السياق المصري تشمل الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين المرأة، وتعزيز الحوكمة.

وينظر التقرير إلى تمكين المرأة وتعزيز الحوكمة باعتبارهما قضيتين متقاطعتين مع المداخل الأخرى. فعلى سبيل المثال، يتطلب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي سياسات متوازنة لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، كما يتطلب مؤسسات قوية وداعمة تتمكّن من تنفيذ سياسات الإصلاح بفعالية وكفاءة. كما يرى التقرير أن هذه المحفّزات لن تؤدي فقط إلى تعزيز التنمية البشرية، وإنما هي لبنات أساسية في مسار تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وليس المعنى هنا الأهداف الأممية فقط، وإنما تحقيق التنمية البشرية المستدامة بشكل عام، حتى ما بعد عام 2030.

### المنهجية وعملية إعداد التقرير

يقوم تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 على منهجية تحليلية اعتمد فيها على مجموعة مختلفة من مصادر البيانات الأولية والثانوية، كما أجرى فريق إعداد التقرير عددًا من المقابلات الشخصية مع عدد من المختصين وصنّاع القرار، لتعميق الفهم المتعلّق بمجموعة من القضايا والسياسات المختلفة، إلى جانب التحقق من بعض البيانات والمعلومات.

واعتمد التقرير على استخدام البيانات المتاحة في المصادر المحلية والإقليمية والدولية، ومتابعة مؤشرات نتائج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية والوطنية، ومن أهم قواعد البيانات التي ساعدت على تحليل



# مسيرة التنمية في مصر 2020 - 2011







## مسيرة التنمية في مصر 2011 - 2020

أساسيًا في تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فالأفراد المتمتعون بصحة أفضل، ومستوى أعلى من التعليم، هم الأكثر مساهمة في خدمة المجتمعات التي ينتمون إليها، إذ إنهم أكثر قدرة على العمل والإنتاج والابتكار ومواجهة الأزمات وحل المشكلات أو التكيف معها، مقارنة بالأفراد الأقل منهم صحة وتعليمًا، كما أنهم أكثر وعيًا وميلًا إلى اتباع أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة تتصدى للتحديات البيئية والمناخية، وهم أيضًا أكثر قدرة على تحقيق مستويات أعلى من الدخل الشخصي ثمكّنهم من الخروج من دائرة الفقر وتضمن لهم المستوى المقبول من المعيشة.

كذلك، يعدّ الحق في السكن اللائق أحد المحاور الأساسية لحقوق الإنسان والحفاظ على كرامته، لذلك فإن العمل على زيادة الجهود الرامية لتعزيز الحق في السكن اللائق ينعكس على العملية التنموية جليًا، ويعتبر من المدخل الأساسية للاستثمار في البشر. ولتلك الأسباب، عادة ما يحظى ملف الاستثمار في البشر باهتمام صانعي القرار في أغلب الدول، كما يأتي على قائمة أولويات إنفاق الحكومات.

وقد شهدت الأعوام الماضية التزامًا من جانب مصر بإدخال إصلاحات في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والسكن اللائق، مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بالجودة والتنافسية بشكل خاص، سواء من خلال الالتزامات الواردة بدستور عام 2014 بشأن هذه القطاعات، أو من خلال تبني ثلاثة محاور كاملة في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 لقضايا الاستثمار في البشر؛ منها محوران ضمن البُعد الاجتماعي؛ "الصحة" و"التعليم والتدريب" ومحور ضمن البُعد الاقتصادي وهو "المعرفة والابتكار والبحث العلمي".

### التعليم

#### التعليم قبل الجامعي

تبنت الحكومة في 2014 الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (2014-2030)، وفي عام 2018، أطلقت مصر المشروع القومي للتعليم الذي استغرق إعداده ثلاث سنوات، ويستهدف بالأساس التركيز على المدارس الحكومية، والتي تمثل الغالبية العظمى من المجتمع التعليمي في مصر. ويُسهم كل من القطاعين الحكومي والخاص في تقديم خدمات التعليم قبل الجامعي في مصر. ومع ذلك، يستحوذ القطاع الحكومي على الأهمية النسبية الأكبر في المنظومة التعليمية، ففي خلال الفترة الممتدة بين العامين 2010/2011 و2019/2020 شكّل التعليم الحكومي ما نسبته نحو 90% من إجمالي طلاب التعليم قبل الجامعي في مصر، و 86% من إجمالي المدارس، و 87% من إجمالي الفصول، في المتوسط.<sup>2</sup>

واجهت مسيرة التنمية في مصر خلال الفترة من 2011-2020 عديدًا من التحدّيات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، ورغم هذا، احتلّت التنمية البشرية المستدامة بؤرة اهتمام الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها مصر -خاصة خلال الأعوام الستة الماضية- لدفع مسيرتها نحو التنمية ولإعمال الحق في التنمية لجميع المصريين، وهو ما انعكس على القضايا المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري، والإصلاح الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وإدارة النظم البيئية، وتمكين المرأة، والحوكمة. ويُلقى التقرير الضوء على مسيرة التنمية في مصر 2011-2020 من خلال التركيز على هذه القضايا.

ووفقًا للبيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2020 بعنوان "أفق جديد: التنمية البشرية والأثروبوسين"، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جاء ترتيب مصر في مؤشر التنمية البشرية في المركز 116 من بين 189 دولة، ولا تزال في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. ولأول مرة، يعدّ مؤشر التنمية البشرية في مصر أعلى من المتوسط للدول العربية. وتأتي مصر في المرتبة 102 وفقًا لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من أصل 189 دولة. وعلى الرغم من أن مصر قد حافظت على نفس ترتيبها بين الدول وفقًا لمؤشر التنمية البشرية بين العامين 2019 و2020، فإن قيمة المؤشر قد شهدت تحسّنًا بين العامين إذ ارتفعت إلى 0.707 في تقرير العام 2020 مقارنة بقيمة بلغت 0.701 في تقرير العام 2019، كما أن قيم المؤشرات الفرعية لذلك المؤشر قد شهدت تحسّنًا أيضًا بين نفس العامين.

وكما هي الحال في إصداراته السابقة، يتخطى تقرير التنمية البشرية للعام 2020 التركيز على مؤشر التنمية البشرية فحسب، وينظر إلى أبعاد أخرى مثل أوجه عدم المساواة الاجتماعية والنوع الاجتماعي والأداء البيئي على الدول. وعند أخذ أوجه عدم المساواة في الاعتبار باستخدام "مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة"، يفقد مؤشر التنمية البشرية في مصر 29.4% من قيمته وينخفض ترتيب مصر بنحو 9 مراكز، مقارنة بترتيبها في مؤشر التنمية البشرية.

#### الاستثمار في البشر: نحو نظام عصري للتعليم والصحة والسكن اللائق

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد المقومات الأساسية في بناء المجتمع وهو من الحقوق الأصلية للإنسان، كما يعتبر جوهر عملية التنمية المستدامة، إذ يرتبط بمجموعة من المكاسب والعوائد الشخصية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والتي تجعل دوره

الطلاب لكل مدرس يحدّ من قدرته على التركيز مع الطلاب وتطبيق أساليب التعليم التي تستهدف تنمية مهاراتهم وحفزهم على الإبداع والتفكير الناقد وحلّ المشكلات. وقد ارتفعت متوسطات كثافات الفصول بجميع المراحل بين العامين 2011/2010 و2020/2019 لتصل إلى أقصاها في مرحلتي التعليم الابتدائي (53 طالبًا) والإعدادي (49 طالبًا)، في حين استقرت معدلات أعداد الطلاب لكل مدرس لجميع المراحل التعليمية، باستثناء مرحلة ما قبل الابتدائي التي شهدت تناقصًا ملحوظًا بين العامين المشار إليهما وهو ما يمثّل إشارة جيدة.

وينبغي التعامل مع المؤشرات الكليّة لكثافة الفصول في ضوء حقيقة ارتفاع نسبة السكان في سن التعليم الأساسي إلى إجمالي عدد السكان في مصر، مقارنة بالدول الأخرى، كذلك فإن هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة انطباقها على كل محافظات الجمهورية ومراكزها، نظرًا إلى بعض التفاوتات بين المناطق الجغرافية المختلفة سواء من ناحية الكثافة أو مستوى البنية التحتية وجودة المنشآت التعليمية فيها. وتشير الدراسات إلى أن الآثار الإيجابية الناجمة عن خفض كثافات الفصول أكثر وضوحًا في مرحلة رياض الأطفال والصف الثالث الابتدائي، وأيضًا في الفصول التي تضم طلابًا لأسر محدودة الدخل، وتلك التي يقوم على التدريس بها معلمون أقل تأهيلًا وتدريبًا. في هذا السياق، أعلنت مصر في أبريل 2020 خطة طموحًا لإنشاء نحو 27 ألف فصل دراسي جديد بتكلفة تزيد على 6.8 مليار جنيه، بهدف خفض كثافة الفصول.

### التعليم الفني

تواصلت المحاولات لتطوير التعليم الفني في مصر بتغيير شروط القبول وتطوير مناهج جميع التخصصات بما يواكب متطلبات سوق العمل واحتياجات البيئة المحلية، فضلًا عن إتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم، وتطوير مدارس التعليم الفني القائمة من خلال إنشاء ورش ومراكز تدريب لخدمة المجتمع. فضلًا عن ذلك، يؤهّل بعض مدارس التعليم الفني للتحوّل لـ "مدارس التكنولوجيا التطبيقية" التي تخدم أو تنسق مع الكليات التكنولوجية، لتمنح شهادة مصرية بجودة عالمية، مع التركيز بالأساس على القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد المصري في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة الصناعية الرابعة. إلا أن مخرجات هذا التعليم ما زالت تتطلب مزيدًا من الاستجابة لتوقعات قطاع الأعمال واحتياجاته على مستوى الكيف.

### التعليم العالي

أطلقت مصر كلاً من "استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي 2030"، و"الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030". كما ارتفع عدد الجامعات الحكومية والخاصة مع تحقيق تنوّع مستمر في البرامج

وتحصّن أداء قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة وفقًا لمؤشرات الإتاحة، إذ ارتفعت معدلات القيد الصافي والإجمالي لجميع المراحل التعليمية. وبخلاف الوضع بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي، تسعى مصر إلى زيادة معدلات القيد بمرحلتَي التعليم الإعدادي والثانوي تماشيًا مع مبدأ إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، والذي أقرّه الدستور المصري في المادة 19.

وتوضّح البيانات الخاصة بمعدلات القيد للبنين والبنات تلاشي الفجوة النوعية بين الجنسين بين العامين 2011/2010 و2020/2019، إذ تجاوزت معدلات القيد الصافي للبنات تلك الخاصة بالبنين في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، وهو ما جعل مؤشر الفجوة النوعية يأخذ قيمة سالبة وفقًا لبيانات العام 2020/2019. من ناحية أخرى، تحسّنت الفجوات الجغرافية في معدلات القيد (بين الريف والحضر) بنسبة كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة. ومع ذلك، تظلّ معدلات القيد بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي في محافظات الوجه القبلي أقلّ من المعدلات المناظرة بباقي محافظات الجمهورية.

كما يهتم نظام التعليم المصري بإتاحة الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق بالتعليم كأحد المبادئ الأساسية لتطبيق مفهوم التكافؤ من ناحية الإتاحة، إذ تتاح الخدمات التعليمية لأصحاب الإعاقة وأيضًا للموهوبين رياضياً والمتفوقين أكاديمياً من خلال مدارس وفصول مخصصة لاحتياجاتهم. ومع ذلك، لا تزال الخدمات التعليمية المقدّمة لتلك الفئات محدودة كمًا وكيفًا ومن ناحية التوزيع الجغرافي مقارنة بالفئات الأخرى<sup>3</sup> وجدير بالذكر، أن برنامج عمل الحكومة الحالي (2019/2018-2022/2021) قد تبنّى فتح 1600 فصل دراسي لذوي الإعاقة البصرية والسمعية بنهاية عام 2022.<sup>4</sup>

أما على مستوى المخرجات التعليمية، فقد حقّق نظام التعليم قبل الجامعي بمصر تقدمًا في عدد من المؤشرات، إذ انخفضت معدّلات التسرب خاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإعدادي بين العامين 2011/2010 و2019/2018 من 5.5% للبنين و4.7% للبنات في عام 2011/2010 إلى 2.8% للبنين و2.6% للبنات في 2019/2018، وارتفعت معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، وكذلك معدلات الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية (بشقيها العام والفني).

وبشكل عام لا تزال مصر تعمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم لتواكب التحسن الذي طرأ على مؤشرات الإتاحة. ويتمثّل أهم مؤشرات جودة المدخلات في العملية التعليمية في متوسط كثافة الفصل وعدد الطلاب لكل مدرس، نظرًا إلى أن ارتفاع أعداد الطلاب في الفصل الواحد يقيّو القدرة على المشاركة والتفاعل، سواء في ما بين الطلاب وبعضهم أو مع المدرسين، كما أن ارتفاع عدد

والمسارات التعليمية لتشمل معظم المناطق الجغرافية، وإن ظلت أكبر معدلات البطالة تتركز في حملة المؤهلات العليا.

## البحث العلمي

ارتفع عدد الأبحاث العلمية المصرية المنشورة في المجلات المفهرسة عالمياً من 14100 بحث في عام 2014 إلى 21961 في عام 2018، كما تقدّم ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي من المرتبة 107 (بين 128 دولة) في عام 2016 إلى المرتبة 95 (بين 126 دولة) في عام 2018.<sup>5</sup>

## الصحة

وضعت مصر الاستراتيجية القومية للسكان وخطتها التنفيذية الخمسية (2015-2020)، والتي تركز على مجموعة من المحاور المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وإتاحة خدمات تنظيم الأسرة بالتأمين الصحي وجميع المستشفيات والمؤسسات العلاجية الحكومية، وتوفير رصيد كافٍ من وسائل تنظيم الأسرة، فضلاً عن العمل على دمج القضايا السكانية في عملية التعليم والتوعية. وفي الإطار ذاته، جاءت الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنمية الأسرة (2021-2023)، والتي تستهدف الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري من خلال ضبط النمو السكاني، لتقوم على مجموعة من المحاور، وهي: التمكين الاقتصادي، التدخل الخدمي، التدخل الثقافي والإعلامي والتعليمي، التحول الرقمي، التدخل التشريعي. واتخذت مصر خلال الفترة (2014-2020) مجموعة من السياسات والإجراءات وأطلقت عددًا من البرامج والمبادرات الصحية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع الصحة، والتي تتعلق بالنهوض بالصحة العامة للمواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، وتحقيق التفطية الصحية الشاملة، وتحسين حوكمة قطاع الصحة.

## البرامج والمبادرات الخاصة بعلاج ومكافحة الأمراض

أطلقت مجموعة من المبادرات والبرامج التي تستهدف الأمراض الأكثر تأثيرًا في المواطن المصري، وذلك بهدف خفض معدلات انتشارها والوفيات بسببها في الأجل القصير لحين اكتمال منظومة التأمين الصحي التي بدأت مسيرتها بالفعل بصدور قانون التأمين الصحي. وفي عام 2014، انطلقت الحملة القومية للقضاء على فيروس الالتهاب الكبدي الوبائي (فيروس سي) والذي كانت مصر واحدة من أعلى الدول العالم في معدل الإصابة به. ونجحت الحملة في السيطرة على المرض وعلاجه. وأسهمت الحملة في تقصير مدة العلاج -من 12 شهرًا إلى 3 أشهر- وارتفاع نسب الشفاء من نحو 50% إلى ما يتجاوز 98%، وتحقيق وفر مالي في تكلفة العلاج يقدر بنحو 8

مليارات جنيه، إذ انخفضت تكلفة علاج المريض من 900 دولار (2014) إلى أقل من 200 دولار (2016). وتضمّنت تلك المبادرات كذلك مبادرة القضاء على قوائم الانتظار لإجراء العمليات والجراحات الحرجة (2018)، ومبادرة 100 مليون صحة للكشف المبكر عن الأمراض غير السارية وتقديم العلاج اللازم بالمجان (2018)، ومبادرة مليون صحة لدعم المرأة المصرية للكشف المبكر عن أورام الثدي والأمراض غير السارية الأخرى التي تخص المرأة (2019)، ومبادرة الكشف المبكر عن السمّة والتقرّم والأيميا بين طلاب المدارس (2019).

## التوسع في إتاحة وتجهيز المستشفيات ومراكز الإسعاف والبدء في ميكنة المنظومة الصحية

ما بين أعوام 2015 و2018، أُنشئت وطوّرت المستشفيات والمراكز المتخصصة عبر قطاع الصحة بتكلفة إجمالية بلغت نحو 9.2 مليار جنيه. وتضاعف عدد مراكز الإسعاف الحكومية على مستوى الجمهورية بين الأعوام 2010 و2020. كما أولت مصر اهتمامًا كبيرًا لتحسين إدارة قطاع الصحة من خلال توفير البيانات الصحية الدقيقة والمحدثة لدعم منظومة اتخاذ القرار بواسطة قاعدة بيانات موحدة ومتكاملة، تربط جميع المنشآت الصحية، وتسهل إتاحة المعلومات وميكنة الخدمات.

## تنظيم وتطوير الصناعات الدوائية

في عام 2019، استُحدثت الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية، لتفعيل الخطط والسياسات الخاصة بالأدوية والتكنولوجيا الطبية وتعزيز المخزون الاستراتيجي الطبي في مصر ووضع قاعدة بيانات متكاملة للتكنولوجيا الطبية في جميع المنشآت الصحية العامة لمتابعة الاحتياجات والاستعمال والصيانة والتدريب، وتطوير منظومة التخزين والنقل والتوزيع للمستحضرات والمستلزمات الطبية.

وأدت البرامج والمبادرات الصحية إلى زيادة معدلات الأداء الخاصة بالوحدات المكونة لمنظومة الصحة في مصر من مستشفيات ومراكز صحية، وأسهمت في تحسين عدد من المؤشرات المرتبطة بكيف الخدمات الصحية في مصر ومخرجاتها. ومن الممكن قراءة واقع الصحة العامة في مصر من خلال مؤشري العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في مصر من 70.3 عام في 2010 (68.2 للذكور و72.6 للإناث) إلى نحو 71.8 عام في 2018 (69.6 للذكور و74.2 للإناث).<sup>6</sup> ومن ناحية أخرى، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مصر من 28.8 طفل (30.3 للذكور و27.2 للإناث) إلى نحو 20.3 طفل (21.5 للذكور و19 للإناث) لكل ألف مولود حي بين

## السكن اللائق

تعدّ مصر واحدة من دول العالم التي نصّت على "الحق في السكن" في دستورها الصادر عام 2014، إذ تنصّ المادة 78 من الدستور على أن تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن اللائق والآمن والصحي بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.

وفي عام 2014، أعلن عن برنامج طموح للإسكان الاجتماعي يجري من خلاله إنشاء مليون وحدة سكنية لتعزيز إتاحة السكن اللائق للجميع، خاصة أصحاب الدخل المنخفض والمتوسطة.<sup>7</sup> وبلغ عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي حتى يونيو 2020 قرابة 312 ألف مستفيد، حصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان الاجتماعي يصل إلى 4.9 مليار جنيه، وتمويل عقاري في حدود 30.8 مليار جنيه، سُدّد من جهات التمويل العقاري (بنوك - شركات التمويل العقاري).<sup>8</sup> وكان إجمالي عدد الحاصلين على دعم من الصندوق في العام السابق (يونيو 2019) قد بلغ نحو 248 ألف مستفيد، منهم نحو 20% من الإناث.<sup>9</sup> وخلال العام المالي 2020/2019، بلغ عدد الحاصلين على دعم من الصندوق قرابة 64 ألف مستفيد (منهم نحو 25% من الإناث)، حصلوا على دعم يُقدّر بقرابة 907 ملايين جنيه، وتمويل عقاري يصل إلى 6.9 مليار جنيه.<sup>10</sup>

الأعوام 2010 و2019. ويعدّ المعدل الحالي لوفيات الأطفال دون الخامسة بمصر أقل من الحد الأقصى الذي تستهدفه أجندة 2030 للتنمية المستدامة والبالغ 25 طفلاً لكل ألف مولود حي، بما يمثل انجازاً حقيقياً في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يقلّ هذا المعدل عن المعدلات المناظرة في عدد من الدول مثل جنوب إفريقيا (34.5)، الفلبين (27.3)، إندونيسيا (23.9)، على الرغم من أن تلك الدول تسبق مصر في الترتيب وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام 2020.

ورغم التقدم المُحرز في قطاعي التعليم والصحة، فإن الحاجة إلى زيادة المخصصات المالية الوظيفية تُمثل أحد التحديات المتعلقة بالقطاعين، إذ انخفضت معدلات الإنفاق الحكومي الوظيفي على التعليم والصحة في مصر، كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من زيادة المعدلات المطلقة للإنفاق عليهما، وقدرة الحكومة على تحقيق الاستحقاقات الدستورية ذات العلاقة فيما يتعلق بإجمالي الإنفاق على كل من القطاعين. ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة غير المسبوقة في الإنفاق العام خلال السنوات الأربع الأخيرة، إلى جانب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ما قبل جائحة كورونا، وقد يؤثر ذلك بالسلب في جودة الخدمات التعليمية والصحية المقدمة، لا سيّما في ضوء الحاجة إلى مزيد من المستلزمات والتجهيزات ونفقات التشغيل الأخرى مع زيادة الطلب على خدمات القطاعين.

### جدول (1)

إجمالي الحاصلين على دعم من صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (تراكمي حتى 30 يونيو 2019) وفقاً للنوع

النوع	عدد المستفيدين	النسبة %
ذكر	198185	80
أنثى	49844	20
الإجمالي	248029	100

المصدر: صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (2019).

وخلال تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة، وُضع في الاعتبار وجود الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون مثل المدارس ودور العبادة ومراكز الشباب والمراكز الصحية وغيرها، لضمان وجود بيئة آمنة للمواطنين. ولعلّ هذا النهج يتوافق مع المبدأ التوجيهي الخاص بـ"تنفيذ استراتيجيات شاملة لإعمال الحق في السكن". وقد بلغ عدد المناطق غير الآمنة التي طوّرت منذ عام 2014 وحتى عام 2020 نحو 296 منطقة من إجمالي 357 منطقة.

وفي إطار السياسات الخاصة بإتاحة السكن اللائق للمواطنين، عملت مصر على تقليص المناطق غير المخططة وغير الآمنة، وزيادة التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي.

ونتيجة للجهود التي بذلتها الدولة المصرية في مجال التعامل مع المناطق غير الآمنة، انخفض عدد السكان في هذه المناطق بنسبة 35% في عام 2019. وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة لمصر خفض عدد السكان في المناطق غير الآمنة بنسبة 100% بحلول عام 2030.

## جدول (2)

### نسبة المناطق العشوائية غير الآمنة وفقاً لبعض المحافظات (%)

المحافظة	نسبة المناطق غير الآمنة بالمحافظة	نسبة المناطق غير الآمنة التي طوّرت بالمحافظة إلى إجمالي المناطق غير الآمنة بذات المحافظة
القاهرة	29	46
الإسماعيلية	18	72
الإسكندرية	15	55
الشرقية	0.2	55
أسيوط	0.1	86
مطروح	0.1	72

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (2020). تقرير الوزارة.

## الإصلاح الاقتصادي في مصر والتأسيس للانطلاقة التنموية

أكد الدستور الحاليّ التوزيع العادل لثمار التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على دمج القطاع غير الرسمي وتأهيله. وأكد أيضًا أهمية تعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية في إطار التنمية المستدامة. وأكدت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذلك برامج عمل الحكومة أن الارتقاء بالإنسان المصري وتحسين معيشته هو الهدف الرئيسي لكل سياسات التنمية وبرامجها لهذه الفترة وما بعدها.<sup>11</sup>

وشرعت مصر منذ عام 2016 في تنفيذ برنامج وطني طموح للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، استهدف تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما يوفر بيئة مستقرة تعزز الثقة في الاقتصاد المصري وقدرته على جذب معدلات استثمار عالية لتحقيق تنمية شاملة، وركّز البرنامج على خفض معدلات الدين العام وحجم الاقتراض الحكومي، بما يسمح بتوفير حجم تمويل مناسب للقطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية، وسدّ فجوة ميزان المدفوعات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استهدف البرنامج تعزيز قدرة البنك المركزي على إدارة نظام مرّن لسعر الصرف، والتحوّل التدريجي إلى نظام يستهدف معدلات تضخم منخفضة للحفاظ على الدخول الحقيقية للمواطنين وعلى تنافسية الاقتصاد المصري. وتضافر برنامج الإصلاح الاقتصادي مع إنجاز عدد من المشروعات الكبرى في مجالات البنية التحتية والإسكان والمرافق والمواصلات.

وقد أشادت مؤسسات دولية عدة بنجاح تجربة الإصلاح الاقتصادي في مصر، فأوضح صندوق النقد الدولي في تقاريره المتتالية أن الاقتصاد المصري يواصل أداءه الجيد رغم الأوضاع العالمية الصعبة، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو بلغ 3.6% في 2020/2019 و2.8% في

2021/2020 مع توقع معدل نمو 5.4% في العام المالي 2022/2021 لتأتي مصر ضمن عدد محدود من دول العالم التي تحقق معدلات نمو موجبة في ظل جائحة كوفيد - 19، وانخفاض عجز الموازنة إلى 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة إلى 7.3% في نفس العام. بالإضافة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري وتعافي النشاط السياحي قبل جائحة كورونا، وانخفاض إجمالي الدين العام بدعم من إجراءات الضبط المالي وارتفاع النمو. كما أشاد الصندوق بقوة النظام المصرفي من ناحية مستوى السيولة والربحية ورأس المال وصلابته في امتصاص الصدمات.<sup>12</sup>

وعلى الرغم من نجاح عديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، فإن هناك تحديات مهمة ينبغي التعامل معها. وتتمثل تلك التحديات في إيجاد وسائل مبتكرة لتمويل التنمية في مصر وذلك في ظل محدودية الموارد المحلية والتدني النسبي لمعدلات الادّخار، والتراجع المؤقت للاستثمارات الأجنبية خصوصًا المباشرة منها في ظل جائحة كورونا. بالإضافة إلى ضرورة زيادة معدلات نمو الصناعة والاستثمار الحكومي والخاص في مجالات التصنيع المختلفة نظرًا لأهمية التصنيع في التنمية والتشغيل. بالإضافة إلى ذلك تمثل القيود غير الجمركية وقيود التصدير مثل المتطلبات الفنية وحظر الاستيراد تحديًا أمام تطور أداء التجارة الخارجية المصرية.<sup>13</sup> هذا بالإضافة للحاجة إلى دعم قواعد البيانات الاقتصادية لتعزيز القدرة على التنبؤ بالآثار المتوقعة لبدائل السياسات الاقتصادية المختلفة.

وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر إلى 29.7% في العام 2020/2019 مقارنة 32.5% في عام 2018/2017 إذ تعدّ هذه هي المرة الأولى التي تنخفض فيها معدلات الفقر منذ 20 عامًا، فإنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من البرامج الداعمة لاستمرار هذا الاتجاه النزولي في معدلات الفقر.

ناحية متوسط الأجر، وأن المحافظات التي تتميز بالنشاط السياحي و/أو نشاط البترول (مثل البحر الأحمر ومطروح) هي الأعلى أجرًا. وبلغ التفاوت في الأجر بين أعلى متوسط أجر وأقل متوسط أجر 3.3 ضعف.

وبينما تبلغ نسبة الفقر في بورسعيد أقل من 8% فإنها تبلغ في أسبوط 66.7% أي ما يزيد على 8 أضعاف النسبة في بورسعيد.<sup>15</sup> وتُظهر الإحصاءات السابقة الترابط ما بين القدرة المتواضعة لمحافظة الوجه القبلي على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية، وانخفاض متوسطات الأجر وتزايد معدلات الفقر فيها.

## الحماية الاجتماعية: نحو عقد اجتماعي أكثر شمولًا وتمكينًا في مصر

يقدم دستور 2014 واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، الإطار القانوني والمؤسسي والسياسي اللازم للتعامل مع قضية الحماية الاجتماعية من منظور احتوائي شامل، تتلخّص غايته النهائية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الانتقال من الحماية للعدالة عبر التمكين، والعمل على توسيع خيارات المواطنين بتعزيز قدراتهم وتمكينهم من النفاذ إلى الأصول والموارد. وقد استعدى المردود التنموي المحدود لشبكات الحماية الاجتماعية المتعددة عبر سنوات إعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية في مصر.

وبداية من العام 2016، وتحديدًا بعد تبني البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حدث تحوّل في فلسفة الحماية الاجتماعية في مصر، فقد أُجريت إصلاحات تشريعية جذرية لبعض مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، مثل صدور قانون جديد للتأمينات الاجتماعية رقم 148 لسنة 2019، وقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018، وتتوافق السياسات التي أُتبعت إلى حد كبير مع التحوّل في فلسفة الحماية الاجتماعية بالخطاب التنموي الدولي باعتبارها حقًا ذا طابع احتوائي. وقد مثلت هذه التحولات نقلة نوعية في وظائف الحماية الاجتماعية من الوظيفة الحماية ذات الطابع الإغاثي إلى الوظائف الوقائية والتعزيزية.

ولا تقتصر شبكات الأمان الاجتماعي في مصر على الشبكات الحكومية، فالجمعيات الأهلية في مصر ذات تاريخ طويل في تقديم العون والدعم للفقراء، يضاف إليها الدور الذي لعبته -وما زالت تلعبه- المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية في دعم الفقراء وتقديم المساعدات. فضلًا عن الشبكات غير الرسمية، والتي تعبّر عن مائة قيم رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري.

وعملت مصر على تعديل الفلسفة التي تعمل بها شبكات الأمان الاجتماعي مثل صحة الاستهداف، حتى لا تذهب التحويلات النقدية والعينية إلى غير مستحقيها، واعتبار التمكين مكونًا أساسيًا في ما تقدمه وزارة التضامن

ويمكن تفسير تراجع معدلات الفقر بأن الإصلاحات الهيكلية وإجراءات الحماية الاجتماعية بدأت تُحقّق بعض المردود على الفئات الأكثر احتياجًا من السكان، خاصة مع المبادرات المتعددة لتحسين مستوى معيشة الفقراء، ومن أهمها مبادرة "حياة كريمة"، ومشروع تطوير الريف المصري بميزانية إجمالية تقدر بنحو 700 مليار جنيه على ثلاثة أعوام، لتطوير القرى المصرية وتنميتها من خلال مشروعات في شتى المجالات، وبصفة خاصة التعليم والصحة والبنية التحتية.

ولعلّ أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في مصر ومنذ فترة طويلة ارتفاع معدل نمو السكان الذي وصل إلى 2.62% في 2016/2017 قبل أن يتراجع إلى 1.79% في 2018/2019، مما يُشكّل ضغطًا على موارد مصر في ما يتعلق بالدعم وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وتخصيص موارد كافية للاستثمار في البنية التحتية والبحث العلمي وتحسين الخدمات وتوزيعها الجغرافي. كما تبرز قضية الزيادة السكانية باعتبارها أحد أهم القضايا الضاغطة على منظومة تقديم السياسات الاجتماعية، وعلى رأسها قضايا الحماية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية والصحية، ويوضّح تحليل خصائص الفقر في مصر الارتباط الكبير بين الفقر وحجم الأسرة، كما يوضح أيضًا أن تواضع مستوى جودة التعليم وضعف قدرته على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل من أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر، إذ يؤدي إلى الافتقار للمهارات والانخراط في أعمال هامشية متقطعة خارج المنشآت. وتستهدف الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنمية الأسرة (2021-2023) في مصر ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية عن طريق خفض معدل الإنجاب من 3.4 طفل لكل سيدة (وفقًا لبيانات تعداد 2017) إلى 2.4 طفل لكل سيدة بحلول عام 2030 و1.9 طفل لكل سيدة بحلول عام 2052.<sup>14</sup>

## تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة

توضّح الإحصاءات أن محافظات الصعيد في جنوب مصر مجتمعة، وعددها عشر محافظات، بدءًا من الفيوم حتى أسوان، كانت تسهم بما يقرب من 16% من الناتج المحلي الإجمالي في 2012/2013 وانخفضت النسبة إلى أقل من 12% في 2017/2018، في حين أسهم الوجه البحري والمحافظات الحضرية بما يقرب من 88% من النشاط الاقتصادي، ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة إقليم قناة السويس على حساب القاهرة الكبرى ومحافظات الصعيد خلال الأعوام نفسها، مما يعني ضرورة العمل على تخفيف حدة الاختلالات الإقليمية وبالأخص بالنسبة لمحافظات الصعيد، رغم الجهود والاستثمارات التي توجّه لهذه المنطقة، مع ملاحظة أن هذا التحليل يقتصر على مؤشر واحد وهو توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الأقاليم والمحافظات.

وإذا استخدمنا مؤشرات أخرى أكثر تحديدًا وتفصيلًا مثل متوسط الأجر في المحافظات المختلفة، توضّح البيانات أن خمس محافظات في الصعيد هي أقل المحافظات من

شركات الأمان الاجتماعي بفضّ النظر عن استحقاقهم من دعمه، مما يزيد الأعباء المالية على مصر بشكل لا يمكن الحدّ منه مع مرور الوقت.

### تحسين منظومة دعم السلع التموينية

يستفيد من نظام بطاقات التموين المطبّق في مصر ما يقرب من 69 مليون نسمة، بينما يستفيد قرابة 79 مليون نسمة من منظومة دعم رغيف الخبز، كما تبلغ نسبة الإنفاق عليهما نحو 6% من إنفاق الموازنة العامة للدولة.<sup>17</sup> وتعمل المنظومة الجديدة على إعادة توزيع الدعم على مستحقيه بكفاءة وعدالة، فقد شهدت الأعوام الستة من عام 2014 كثرًا من الجهود من أجل تطوير المنظومة، ففي 2014-2015 استُحدثت منظومة نقاط الخبز غير المستخدمة (دعم نقدي بقيمة 10 قروش عن كل رغيف لم يتحصّل عليه) بتكلفة إضافية قدرها 4.4 مليار جنيه. كما زيد الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من 15 جنيهًا إلى 18 جنيهًا في يوليو 2016، ثم إلى 21 جنيهًا في نوفمبر 2016. في الفترة من 2018-2019 حدّثت بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات التموينية للوصول إلى المستحقين الحقيقيين، كما زيد الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من 21 جنيهًا إلى 50 جنيهًا بنسبة زيادة قدرها 140%.<sup>18</sup> وقد جاء إصلاح منظومة دعم السلع التموينية كجزء من حزمة سياسات متكاملة تسعى إلى زيادة كفاءة استهداف الفقراء.

### تطوير نظام التأمينات الاجتماعية

واجه نظام التأمينات الاجتماعية في مصر مشكلات عديدة، أبرزها: انخفاض التغطية، والتهرب التأميني والحوافز السلبية في القوانين والتي لا تشجّع أصحاب الأعمال والعمال للانضمام إلى النظام التأميني، ومن ثمّ تعجز الدولة عن جمع المساهمات من الطرفين.<sup>19</sup> يضاف إلى ذلك قطاع غير رسمي كبير خارج نطاق الحماية التأمينية. وقد بلغت نسبة التغطية لدى العمال الذكور في عام 2018 نحو 30% مقارنة بـ 39% في 2012 و 43% عام 2006 و 50% عام 1998. وكان الوضع أفضل قليلًا بالنسبة للنساء، إذ بلغت نسبة التغطية التأمينية في 2018 قرابة 43% مقارنة بـ 41% في 2006 و 61% في 1998.

وصدر قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم 148 لسنة 2019 لمواجهة هذه التحديات والعمل على فضّ التشابكات المالية بشكل جذري، وضمان معاشات عادلة للمستحقين، وتحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة إلى ضمان مدّ المظلة التأمينية بشكل مفضّل للعمالة غير المنتظمة سواء في قطاع الزراعة أو خارجه. كما ضمن القانون شمول نظام التأمينات عدّة أنواع من التأمين مثل الشيخوخة والعجز والوفاة، إصابات العمل، تأمين المرض، تأمين البطالة.

الاجتماعي من برامج، والسعي للربط بين التحويلات النقدية وبرامج لتمكين الاقتصادي والاجتماعي، وشمول جميع الفئات الاجتماعية الهشة، والتركيز على المناطق الجغرافية الأفقر والأكثر احتياجًا، مما يسهم في تحقيق الإنصاف.

### برنامج تكافل وكرامة

منذ عام 2015 بدأت مصر تطبيق برنامج موسّع للحماية الاجتماعية صُمم على أنه برنامج تحويلات نقدية مشروطة، يوفّر دخلًا لمساعدة الأسر الفقيرة التي لديها أطفال أقل من 18 سنة. وبغطّي، وفقًا لبيانات العام 2019، قرابة مليوني أسرة.<sup>16</sup> ويستهدف برنامج تكافل النساء بشكل خاص، إذ تبلغ نسبة المستفيدين من النساء 90% من الإجمالي، كما بدأت وزارة التضامن العمل بشكل مدروس على مكّون التمكين الاقتصادي عبر مجموعة من البرامج الهادفة لتوفير فرص عمل وتأهيل الفقراء للانخراط في سوق العمل، مثل برنامج "فرصة" و"مستورة" وغيرها من البرامج، وهي في الحقيقة برامج تقع في إطار برامج سوق العمل النشط ومكّون أساسي لحزمة الحماية الاجتماعية في أي مجتمع.

وقد بلغ عدد المستفيدين من الدعم النقدي في عام 2020 بكل أشكاله 3.8 مليون أسرة في فبراير 2021، بعد نقل 1.7 مليون مستفيد من معاش الضمان الاجتماعي إلى تكافل وكرامة. وتطوّر الإنفاق على برامج الدعم النقدي عبر الفترة الزمنية من 2012-2013 إلى 2019-2020، إذ شهدت السنوات من 2012 نموًا متتاليًا في الإنفاق على برامج الدعم النقدي من 3.6 مليار جنيه إلى 18.5 مليار جنيه. وجدّير بالذكر أن هذا البرنامج استطاع في سنته الأولى استهداف 510 آلاف مستفيد، ارتفعت إلى مليونين و280 ألفًا في 2017 مما مثّل قفزة كبيرة. وفي إطار تقييم البرنامج، برزت ضرورة التحقق من صحة الاستهداف، وبالفعل رُوّجت كل البيانات مع الاستعانة بجملة من الآليات في ذلك الوقت، واستُبعد غير المستحقين، ونتيجة لذلك بلغ عدد المستحقين في عام 2019 مليونًا و990 ألف مستفيدة ومستفيد، بعد تحويل المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي إلى تكافل وكرامة.

وطبّق عدد من منهجيات الاستهداف في برنامج تكافل وكرامة، كالأهداف المباشر للأسر الفقيرة والاستهداف الفئوي للنساء في تكافل، وللمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في كرامة، وغطّى برنامج تكافل وكرامة الـ 27 محافظة مع التركيز الأكبر على محافظات الوجه القبلي لارتفاع معدلات الفقر بها.

ويعدّ إطلاق برنامج تكافل وكرامة البداية الفعلية للاهتمام بالتمكين منذ إصدار قانون الضمان الاجتماعي، إذ تبلور إدراك واضح لدى مصر بأن الاستمرار في العمل بالنظم التقليدية لن يسفر إلا عن مزيد من تدفق الفقراء على

## توسيع نظام التأمين الصحي

ليواجه تلك التحديات بما يعدّ إصلاحًا تشريعيًا كبيرًا لهذا النظام. وانطلقت الفلسفة الأساسية الحاكمة لهذا الإصلاح التشريعي من مبادئ أساسية مثل الشمول، فبجانب التغطية لكل المواطنين، اعتُبرت الأسرة وحدة التغطية وليس الفرد، كما كان في السابق، ولم يقتصر الشمول فقط على ذلك، بل غطى أيضًا جميع الخدمات الصحية. وجاء المبدأ الثاني المهم والحاكم لنظام التأمين الصحي الشامل متمثلًا في ضمان الحوكمة، إذ يقوم النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة. وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بنظام التأمين الصحي الشامل واعتبرته حجر الزاوية في إصلاح النظام الصحي.

### الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية

شهدت السنوات الأخيرة خاصة بعد بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي نموًا كبيرًا في الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية. ووفقًا لتقرير بيانات وزارة المالية للعام 2019، فإن المخصصات المالية المقررة للدعم بالموازنة العامة للدولة قد ارتفعت خلال السنوات الخمس الماضية من 198.5 مليار جنيه بموازنة 2014-2015 إلى نحو 327.7 مليار جنيه بموازنة 2019-2020 بنسبة نمو 65%، وأنه من خلال إعادة هيكلة الدعم كي يصل إلى مستحقيه حُصص 82.6% منه في موازنة 2019-2020 لبرامج الحماية الاجتماعية التي كان مقرّرًا لها 50% في موازنة 2014-2015، إذ رُشد دعم الطاقة «المواد البترولية والكهرباء» لصالح برامج الحماية الاجتماعية، ويسهم هذا التغيير في هيكلة الدعم في زيادة منافع القطاعات الأكثر احتياجًا واستحقاقًا للدعم في مقابل تراجع المنافع التي تعود على القطاعات الأكثر غنى، وهو ما يُحقق قدرًا كبيرًا من العدالة التوزيعية.

واجه نظام التأمين الصحي في مصر مجموعة من المشكلات على مدار عقود، أبرزها قصور التغطية، فمُن هم خارج القطاع الرسمي لا يتمتعون بالتغطية الصحية، بالإضافة إلى أسر المؤمن عليهم. وبلغ إجمالي عدد المؤمن عليهم في عام 2018 نحو 55.6 مليون مواطن، نصفهم طلاب مدارس، وما يقرب من ربعهم من العاملين، أي قرابة 12 مليونًا من المشتغلين، بما يتجاوز نصف المشتغلين بقليل، والمقدّر إجمالًا بـ 22.5 مليون مشتغل في العام ذاته.<sup>20</sup>

وعلى الرغم من تطوّر معدل تغطية نظام التأمين الصحي منذ عام 1990 واتساع قاعدة المؤمن عليهم، فإن نسبة الإنفاق الخاص على الصحة من قبل المواطنين تشير إلى ضعف نوعية الخدمات المُقدّمة إليهم، إذ بلغت نسبة التغطية في عام 1990 قرابة 10% مع نسبة إنفاق خاص على الصحة بلغت 56%. ومع ضمّ فئات أخرى لمظلة التأمين الصحي، اتّسعت قاعدة التغطية حتى وصلت إلى 37% في عام 1995 مع نسبة إنفاق خاص على الصحة بلغت 51%، ثم اتّسعت التغطية لتصل إلى 45% في عام 2000 مع زيادة نسبة الإنفاق الخاص على الصحة لتصل إلى 61%، وبحلول عام 2015 وصلت نسبة التغطية إلى 58% مع نسبة إنفاق خاص على الصحة بلغت 62%.

وبالنسبة لمستوى الرعاية الصحية التأمينية، فإن استمرارية الهيئة العامة للتأمين الصحي وحدها في تقديم الخدمة الصحية من خلال وحداتها، أدّى إلى بطء التوسع في التأمين الصحي من ناحية، وعدم وجود جهات منافسة من ناحية أخرى، مما أثر في جودة الخدمات المقدمة. وقد جاء قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018

### جدول (3)

#### تطور مؤشرات الدعم مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (مليار جنيه)

السنة	دعم البترول	دعم سلع التموين	إجمالي الدعم	المزايا الاجتماعية
2010/2009	66.5	16.8	93.6	4.5
2011/2010	67.7	32.7	111.2	5.3
2012/2011	95.5	30.3	134.9	5.3
2013/2012	120	32.5	170.8	20.8
2014/2013	126.2	35.5	187.7	35.2
2015/2014	73.9	39.4	150.2	41.0
2016/2015	51	42.7	138.7	53.9
2017/2016	115	47.5	202.6	64.2
2018/2017	120.6	80.5	243.5	77.8
2019/2018	84.7	87.0	203.7	76.0
2019/2020	52.9	89.0	149	128.9
2020/2021	28.2	84.5	115.1	181.1

المصدر: وزارة المالية (سنوات متعددة).



## النهضة الجديدة للمرأة المصرية: دور قيادي ومساهمة مجتمعية

المجالس النيابية، إذ حُصّص ربع المقاعد لها في المجالس المحلية، وما لا يقل عن ربع مقاعد مجلس النواب، وما لا يقل عن 10% من إجمالي المقاعد في مجلس الشيوخ. ففي مجلس الشيوخ 2020، حُصّص رئيس الجمهورية 20% من الثلث المسموح له بتعيينهم للمرأة، ليصبح عدد المعيّبات 20 امرأة، كما عُيّنَت امرأة لأول مرة في منصب وكيل مجلس الشيوخ. أما انتخابات مجلس النواب 2021، فقد شهدت تطورًا كبيرًا في نسبة حصول المرأة على مقاعد، إذ وصل عدد السيدات في مجلس النواب إلى 162 نائبة، بنسبة بلغت 28% مقارنة بمجلس النواب السابق الذي بلغت نسبة تمثيل المرأة فيه 25%. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الشيوخ 14%، وفي مجلس الوزراء 25%، وفي منصب نائب الوزير بنسبة 27%، وفي منصب نائب المحافظ 31%. وقد أدّى ذلك إلى تطور تصنيف مصر في مؤشر التمكين السياسي بالتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، بشأن وضع التمكين السياسي للمرأة في عام 2021 ليصل ترتيب مصر إلى المرتبة 78 من أصل 156 دولة، وهو أفضل تصنيف وصلت إليه مصر خلال الأعوام العشرة الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عديدًا من الجهود المبذولة في ما يتعلق بتولي المرأة للمناصب القيادية، فبالنسبة للهيئات القضائية، وضعت مصر عددًا من الآليات، من بينها معايير لاختيار المرشحين لتولي المناصب القضائية تتجنّب التمييز ضد المرأة وتجعل الأولوية للكفاءة، مع بدء تعيين المرأة في جميع المؤسسات والمستويات القضائية. وقد انعكس ذلك جليًا في توجيهات رئاسة الجمهورية لوزارة العدل بشأن الاستعانة بالمرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة، والتي أقرّها مجلس القضاء الأعلى في مايو 2021، تماشيًا مع النصوص الدستورية التي تكفل المساواة بين المواطنين، خاصة المادة 11 التي تنصّ على أن الدولة تكفل للمرأة حق التعيين في الجهات والهيئات القضائية وتأكيدًا لجدارة المرأة المصرية بتولي المناصب المختلفة.

### التمكين الاقتصادي

على الرغم من التحسّن الواضح في معدلات البطالة بين النساء فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بنفس المعدلات بين الرجال، ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل متدنية. وتبذل مصر جهودًا في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير التمويل متناهي الصفر، إذ شهدت نهاية الربع الأول من عام 2019 نموًا في قيم أرصدة التمويل متناهي الصفر للمؤسسات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية، وعدد المستفيدين، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2018. واستحوذت المرأة على النصيب الأكبر من التمويل متناهي الصفر، وبُذِلَ عديدٌ من الجهود لتعزيز الشمول المالي للمرأة كتوقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة لتعزيز

انطلاقًا من مبدأ الحق في التنمية، بذلت الدولة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية- عديدًا من الجهود لتعزيز إدماج المرأة وقضاياها في السياسات المختلفة، وتعزيز دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحققت نتائج جيدة في ضوء صعوبات وتحديات ليست باليسيرة. إذ وُجّه دستور عام 2014 وتعديلاته في عام 2019، اهتمامًا كبيرًا إلى قضية المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. ومنذ عام 2014، صدر عدد من القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة منها على سبيل المثال القانون رقم 2016/78 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بختان الإناث، ليسمح بتفليظ مدة عقوبته، بالإضافة إلى تعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم 1937/58 وفقًا للقانون رقم 2020/6، والتي نصّت على العقوبات المتعلقة بالمتهمين من دفع النفقة، بالإضافة إلى تجريم التمرّ وأشكاله. فضلًا عن ذلك، كُفّلت مجموعة من القوانين المهمة المساواة بين الجنسين في الفرص والحقوق، مثل قانون الاستثمار رقم 2017/72، وقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2018/2، والقانون رقم 2018/10 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون الموارد رقم 2017/219 بتعديل أحكام القانون رقم 1943/77. وصدر عديدٌ من القوانين والقرارات خلال النصف الأول من عام 2021 التي تدعم حقوق المرأة والفتاة المصرية، لعلّ أهمّها صدور القانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والخاصة بجريمة ختان الإناث، وصدور قرار وزير القوى العاملة رقمي 43 و44 لسنة 2021 بإلغاء قرارات سابقة كانت تُميّز ضد المرأة، كما رُفِعَ الحظر على تشغيل المرأة في عدد من الصناعات والمهن والأعمال، ونُصّ صراحة على حقها في العمل خلال فترات الليل بناءً على طلبها.

وفي عام 2017، والذي حُدّد ليكون عامًا للمرأة، تبنّت مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، والتي تركز على إبراز دور المرأة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة، وتتضمّن أربعة محاور رئيسية تعنى بالتمكين السياسي والاقتصادي والتمكين الاجتماعي، والحماية ويتقاطع معها جميعًا التعزيز الثقافي ورفع الوعي.

### التمكين السياسي

جاء دستور عام 2014 ليعيد إلى المرأة حقوقها ويؤكد أهميتها ومحورية دورها في المجتمع، فنصّ صراحة على المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكفّل لها الحق في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، كما كفّل لها تمثيلًا مناسبًا في

التحسن الملحوظ في بعض مؤشرات الشمول المالي الواردة بالمؤشر العالمي للشمول المالي، فإن نسبة تمكين كل من الذكور والإناث من الخدمات المالية لا تزال ضعيفة. كما أن هناك فجوة واضحة بينهما في هذه المؤشرات.

الشمول المالي من خلال رفع نسب الادّخار، وتشجيع ريادة الأعمال للمرأة عن طريق رفع معدلات حصولها على الخدمات المالية وبخاصة المصرفية تحت مظلة الشمول المالي، وزيادة الوعي المالي بنشر الثقافة المالية للمرأة وبين طالبات المدارس والجامعات.<sup>21</sup> وعلى الرغم من

جدول (4) المرأة وسوق العمل: معدل البطالة 15 سنة فأكثر وفقاً للنوع والمحافظة - 2019 (%)							
المحافظة	ذكور	إناث	جملة	المحافظة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	7.9	25.6	11.4	بني سويف	1.6	16.4	5.2
الإسكندرية	7.8	24.2	10.9	الفيوم	2.7	7.6	3.5
بورسعيد	8.8	25.7	12.7	المنيا	2	19.2	4.6
السويس	11.8	27.7	15	أسيوط	3.4	25	5.8
دمياط	16.5	39.3	21.1	سوهاج	2.8	25.1	5.1
الدقهلية	3	19	5.5	قنا	3.2	21.9	4.8
الشرقية	4.1	34.1	10.2	أسوان	7.4	23	10.5
القليوبية	6.1	19.8	8.9	الأقصر	1.6	43.5	5.5
كفر الشيخ	4	13.5	6.4	البحر الأحمر	7.7	52.5	14.8
الغربية	3.9	14.6	6.5	الوادى الجديد	0.5	24.3	7.3
المنوفية	3.8	9.6	5.2	مطروح	4.6	40.7	8.1
البحيرة	4.5	19.8	7	شمال سيناء	6.6	48.8	15.6
الإسماعيلية	3.5	25.8	8.7	جنوب سيناء	0	0	0
الجيزة	5.3	24.1	7.9				
معدل الجمهورية	4.8			إناث	22.7		جملة
				ذكور			7.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). باب العمل. الكتاب السنوي.

و2018 على التوالي. ووفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021، تأتي مصر في المركز الرابع بين تسع عشرة دولة في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمجموع نقاط وصل إلى 0.639. ويُعدّ المركز الرابع أفضل مركز حصلت عليه مصر خلال السنوات العشر الماضية.

### الحماية

أصدر المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020 مشتملة على أربعة محاور أساسية، هي الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والتدخلات، بما يضمن رفع الوعي بأشكال العنف ضد المرأة والتوعية بالقوانين الداعمة لها والإجراءات

### التمكين الاجتماعي

الصحة الإنجابية واحدة من أهم القضايا التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن النساء اللاتي يتمتعن بصحة إنجابية جيدة أكثر ميلاً إلى الاستثمار في المحافظة على الصحة والتعليم لهن ولأطفالهن، واهتمت مصر بقضية الصحة الإنجابية، وأصدر المجلس القومي للسكان الاستراتيجية القومية للصحة الإنجابية 2015-2020 والتي تتضمن ثلاثة محاور أساسية، هي دعم النظام الصحي وتميزه، ورفع الوعي المجتمعي، وتطوير برامج الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين والشباب ودعمها.<sup>22</sup> شهد معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي انخفاً ملحوظاً من 54 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي إلى 52 حالة ثم إلى 44 حالة خلال السنوات 2010 و2014

تأتي مصر في المركز 94 في تصنيف مؤشر الأداء البيئي لعام 2020 من إجمالي 180 دولة بمجموع 43.3 نقطة من 100. ويشير التقرير إلى أن تحسّن وضع مصر جاء نتيجة تطوّر مؤشرات جودة الهواء وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، علاوة على انخفاض معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتيجة إصلاح سياسات الطاقة، والتوسع في استخدامات الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة. وعلى الرغم من الإصلاحات التي اتّخذت، فإن مشكلات تلوث الهواء والماء والأرض تؤثر سلبًا في البيئة المحلية والوطنية. ونتيجة للنمو السكاني والاقتصادي الكبير، وجزء إنتاج كميات كبيرة من النفايات، تواجه مصر عددًا من المشكلات البيئية الناجمة عن تلوث الهواء والمياه والتربة تضع ضغطًا كبيرًا على الموارد الطبيعية المحدودة في مصر. وبسبب الفرص الاقتصادية المحدودة وظروف البنية التحتية غير المهيأة في بعض المناطق، تشهد مصر زيادة في معدل الهجرة من الريف إلى الحضر، مما وضع أعباءً إضافية على البيئة الحضرية التي تعاني بالفعل من الإجهاد.

## تلوث الهواء

يعدّ تلوث الهواء أحد التحديات الصعبة في مصر، والتي تؤثر تأثيرًا سلبيًا كبيرًا في الصحة العامة، لما للجسيمات الدقيقة العالقة خاصة من نوع PM2.5 من تأثيرات صحية سلبية. ومن بين المبادرات الوطنية ذات الأولوية في هذا الشأن يأتي إنشاء نظام وطني للرصد والإبلاغ والتحقّق، فضلًا عن العمل على وضع عديد من البرامج التي تتناول تغيّر المناخ كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

## المياه

تعتمد مصر في مواردها للمياه العذبة على نهر النيل، بنسبة تقدر بنحو 97%، مما يجعل الأمن المائي عرضة بشكل كبير لأي تطوّرات تحدث في دول المنبع، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة لتغيّر المناخ. كما بات من المتوقع انخفاض متوسط نصيب الفرد من جميع موارد المياه العذبة المُمكنة في مصر ودخولها دائرة الفقر المائي سريعًا، بسبب محدودية الموارد المائية وتزايد أعداد السكان.<sup>23</sup> وتخطط الحكومة لتنفيذ مشروعات مختلفة تضمن الاستخدام الفعّال لموارد المياه، وزيادة توافر موارد للمياه العذبة، وتحسين جودتها. ويشمل ذلك التوسع في إعادة استخدام المياه، ومشروعات تبطين الترع والمصارف وتغطيتها، ومشروعات تطوير طرق الري، والتوسع في تحلية مياه البحر والمياه الجوفية.

## النفايات الصلبة

تمثّل النفايات الصلبة قضية بيئية رئيسية في مصر. وترجع المعدلات المتزايدة لإنتاج النفايات إلى النمو السكاني

الواجبة لحمايتها. ووافقت الحكومة المصرية في عام 2020 على مشروع قانون سرّية بيانات المجني عليهم في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي، مما يؤكد حرص مصر على حماية المرأة بتوفير البيئة الملائمة لها للإبلاغ عن الاعتداءات دون خوف من المجتمع.

كما تم إصدار الاستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث 2020-2016، والتي تهدف إلى خفض معدلات ختان الإناث، وتفعيل التشريعات التي تُجرّمه وتعديلها، وتوعية المجتمع بأضراره، وتشديد الرقابة والعقوبة على الأطباء لوقف إجرائهم عمليات الختان. فقد عدّل قانون العقوبات وفق القانون رقم 2016/78 لينصّ على تشديد العقوبات الخاصة بختان الإناث ورفعها من جنحة إلى جنابة، وتتراوح العقوبة بالسجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ويمكن أن تصل إلى 15 عامًا إذا أسفرت القضية عن عاهة مستديمة أو الوفاة. كما نصّ التعديل على عقاب طالب الختان بالحس إذا ما نُقذت الجريمة بناءً على طلبه. في الوقت نفسه، صدر القانون رقم 2021/10 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بجريمة ختان الإناث، إذ قدّم مجموعة من التعديلات لفلق باب التحايل باستخدام أي ثغرات قانونية للهروب من العقاب، ومنها حذف أي إشارة إلى استخدام المبرر الطبي، واستحداث عقوبات مستقلة للأطباء ومزاوولي مهنة التمريض.

ويُعدّ تقديم المساندة القانونية للمرأة إحدى أولويات المجلس القومي للمرأة الذي أنشأ مكتب شكاوى المرأة وخصص له فروعًا في كل المحافظات، ليمثّل حلقة الوصل بين المجلس والمرأة التي تتعرّض لأي نوع من الممارسات التي تمثّل تمييزًا أو عنفًا ضدها أو انتهاكًا لحقوقها التي يكفلها الدستور والقانون، أو إخلالًا بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، سواء حدث ذلك في النطاق العام أو العمل أو في محيط الأسرة.

## إدارة نظم الحماية البيئية في مصر: نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدي لمخاطر تغيّر المناخ

أكدت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 البُعد البيئي للتنمية المستدامة. وتهدف الاستراتيجية إلى دمج الجوانب البيئية في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق إدارة فعّالة للموارد الطبيعية، والحفاظ على الأصول الطبيعية في مصر، وضمان حقوق الأجيال القادمة في التنمية. وهذا من شأنه أن يدعم القدرة التنافسية الاقتصادية، ويوجد فرص عمل، علاوة على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وينصّ دستور عام 2014 على أحكام خاصة لحماية البيئة والحفاظ عليها في المادتين 45 و46، اللتين تتّصان على فرض التزامات لحماية البيئة كركيزة من ركائز التنمية المستدامة.

## الحكومة: نحو منظومة فعالة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع

بدأت مصر خلال السنوات الماضية المضي قُدماً نحو تعزيز الحوكمة من خلال سياسات وبرامج واضحة في مختلف المجالات والقضايا والقطاعات، في إطار الأهداف التي وضعها دستور 2014 في ما يتعلّق بالحقوق السياسية، من ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية، وكفالة حرية تكوين الأحزاب السياسية وحرية الفكر والرأي والاعتقاد والإبداع.

وتتعدّد المؤشرات المتعلقة بالحوكمة التي تصدر عن المنظمات الدولية، إذ نجد أن هناك مجموعة من المؤشرات والتقارير التي تعتبر أساسية وتمثّل المرجع الرئيسي لعدد من الدول والجهات المختلفة لرصد حال الحوكمة في الدول، مثل المؤشرات العالمية للحكومة الصادرة عن البنك الدولي، ومؤشرات الحكومة الإلكترونية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتقارير سهولة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، ومؤشر الموازنة المفتوحة الصادرة عن الشراكة الدولية، ومؤشر الحوكمة الإفريقية الصادرة عن مؤسسة "مو إبراهيم".

### الحكومة ومكافحة الإرهاب

شهدت مصر في النصف الأول من هذا العقد موجةً من الإرهاب والتطرف أسهمت بشكل كبير في تعاضم التحديات التي واجهتها مصر خلال تعزيز عملية التنمية الشاملة، ونتج عنها عديدٌ من الخسائر الاقتصادية، ونجحت مصر بشكل كبير في تقليص العمليات الإرهابية بالسير في اتجاهين أساسيين، الأول اتجاه أمني من خلال قطع الإمدادات عن الجماعات الإرهابية وملاحقتها وزيادة استعدادية قواتها لمكافحة الإرهاب، والثاني اتجاه تنموي من خلال إطلاق المشروعات التنموية في المناطق الأكثر عرضة لوجود هذه الجماعات، بالإضافة إلى إطلاق المبادرات والحملات التوعوية لتحصين المجتمع ضد الإرهاب والفكر المتطرف، ولعبت المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية ومؤسسات المرأة دورًا مهمًا في هذه المبادرات والحملات، وكذلك دعمت مصر جهود التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، فقد تمكّنت -خلال فترة شغلها مقعد العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لعامي 2016 و2017 كممثلة عن القارة الإفريقية، بالإضافة إلى ترأسها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس- من استصدار عدد من قرارات مجلس الأمن المهمة في مجال مكافحة الإرهاب، أبرزها القرار رقم 2354 لعام 2017، الذي أقرّ الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، وكذلك القرار 2370 الصادر في ذات العام بشأن منع حصول الإرهابيين على السلاح.

والتغيّر في أنماط الاستهلاك، والتغيّرات في خصائص النفايات، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة لتخلّص منها، ونقص التمويل المستدام، وهذا يمثّل تحديًا كبيرًا تواجهه مصر. ويجب الإشارة إلى أن قانون تنظيم إدارة المخلفات الذي صدر مؤخرًا في عام 2020 يعزّز مجموعة من مبادئ الإدارة المتكاملة للنفايات مثل مبدأ "على الملوث أن يدفع"، ومبدأ "المسؤولية الممتدة للمنتج"، كما يعزّز القانون الجديد مبادئ الحدّ من تولد النفايات، وإعادة استخدامها وتدويرها. علاوة على تحقيق مبدأ الاستدامة المالية للنظام، والذي كان واحدًا من أهم التحديات على مدار السنوات الماضية.

### تغيّر المناخ

أخذت مصر عديدًا من الخطوات في سبيل تحقيق التكيّف المناخي، كما وضعت مؤسساتها المختلفة استراتيجيات تكيّف عدة، فأصدر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ في عام 2011.<sup>24</sup> كما وضعت وزارة الموارد المائية والري استراتيجية تغيّر المناخ في عام 2013 التي تستهدف التكيّف في قطاع المياه،<sup>25</sup> وأصدر جهاز شؤون البيئة الاستراتيجية الوطنية لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي ودور المرأة في تغيّر المناخ في مصر.<sup>26</sup> وعلى الرغم من أن هذه الخطط وسياسات التكيّف تُعتبر مناسبة، فإن تنفيذها لا يزال في مراحله الأولى.

### الطاقة

شرعت مصر في تنفيذ برنامج جريء لإصلاح دعم الطاقة، يهدف إلى إلغاء هذا الدعم تدريجيًا خلال خمس سنوات. وتعتبر الطاقة المتجددة أحد خيارات الطاقة المستدامة الصديقة للمناخ التي جرى التوسع في تبنيتها مؤخرًا بمصر إذ تمتلك مصر إمكانيات هائلة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتهدف استراتيجية الطاقة المستدامة في مصر حتى عام 2035 إلى تحقيق هدف وطني يتمثّل في إنتاج 42% من القدرة الكهربائية المُركّبة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في عام 2035. وفي الوقت الحالي، تمتلك مصر ما يقرب من 5.8 جيجاوات من القدرة المركّبة المتجددة، وفي سبيل تطوير سوق الطاقة المتجددة، أدخلت مصر تحسينات كبيرة على إطار سياسات الطاقة المتجددة مما أدّى إلى جذب مزيدٍ من الاستثمارات الخاصة. وتبنت الدولة مجموعة من السياسات التمكينية، بما في ذلك تعريفه التغذيةيّة لإمدادات الطاقة المتجددة، وسياسة قياس صافي الاستهلاك، والعطاءات التنافسية وإجراء المناقصات.

التنفيذية، والذي مثّل نقطة تحول رئيسية في منظومة الإدارة العامة في مصر.

وفي عام 2017، أعلنت مصر التحوّل نحو موازنة البرامج والأداء للعمل على أحكام الرقابة على النفقات، وربط المخصصات المالية بمؤشرات الأداء التي يمكن من خلالها تقييم البرامج الحكومية، ومن ثمّ تسهم في فعالية البرامج التنموية وكفاءتها. واتّجهت وزارة المالية ومصحة الضرائب المصرية للعمل على تحسين المنظومة الضريبية، فقد عملت مصر على ميكنة منظومة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي، وزيادة معدلات التحصيل الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وخلال السنوات الماضية حدث تطوّر ملحوظ في منظومة التقارير المالية التي تصدر عن وزارة المالية، فأصبحت أكثر تفصيلاً من ناحية المعلومات والتحليل المُقدّم، مما يتيح الفرصة لفهم الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى نشر الموازنات المعتمدة والمعدّلة والحسابات الختامية، وغيرها من وثائق الموازنة الأساسية.

كما أولت الدولة اهتمامًا خاصًا بالمتابعة والتقييم ضمن رؤيتها للإصلاح الإداري، لمواجهة التحديات المرتبطة بضعف قدرات المتابعة والتقييم المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها، وعدم وجود نظام موحد لمتابعة الخطط الوطنية وتقييمها، وضعف تلك النظم على المستويات المحلية، فضلًا عن أهمية آليات المتابعة والتقييم في قياس كفاءة البرامج المُنفّذة وفعاليتها ومدى تحقيقها لأهدافها، بالإضافة إلى أهميتها في عملية اتخاذ القرارات. ومن ثمّ أنشئت المنظومة الوطنية لمتابعة الأداء الحكومي وتقييمه، بهدف رصد أداء جميع أجهزة الدولة ومتابعتها وتقييمها، لمعالجة نواحي القصور بإجراءات تدخّل عاجلة، ترتبط بالموازنة العامة للدولة بما يضمن كفاءة تخصيص الموارد.<sup>27</sup> كما أنشئت المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستراتيجية، في إطار جهود تطوير العملية التخطيطية وتعزيز المساءلة والشفافية والفعالية في الجهاز الإداري للدولة.<sup>28</sup>

## مكافحة الفساد

عكفت مصر خلال السنوات الماضية على اتّخاذ خطوات تنفيذية تهدف إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تنفيذًا للنصوص الدستورية التي نصّت بكل وضوح في المادة 218 على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية. وأعدت مصر الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2019-2022. وعملت خلال السنوات الماضية على تعزيز الشفافية والمشاركة، وأتبعت بوجه عام نهجًا يتعلّق بتحسين عملية التواصل مع المواطنين وإطلاعهم على مستجدات الأمور المختلفة بوسائل متعدّدة، خاصة وسائل التواصل

أما في ما يتعلق بالإطار التشريعي، فقد نصّ الدستور المصري على التزام الدولة بمكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، كما صدر القانون رقم 2015/94 لمكافحة الإرهاب الذي وضع في اعتباره القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والصادرة عن مجلس الأمن، والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن. كما صدر القانون رقم 2015/8 بشأن الكيانات الإرهابية الذي يهدف إلى حصار الإرهاب وتعقّب أنشطة الإرهابيين، بالإضافة إلى القانون رقم 2018/175 بشأن مكافحة جرائم تقنيات المعلومات، والذي يجرم اختراق أو الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية للدولة، كما أنه من خلال وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعمل الدولة المصرية على الحدّ من هذه الظاهرة. وتجدر الإشارة إلى أن مصر من الدول الحريصة على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الأمني، لتبادل الخبرات وتطوير آليات مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي. وقد تضافرت جهود مكافحة الإرهاب مع تطوير منظومة السجون في مصر لتحويلها إلى مراكز للإصلاح والتأهيل وتنظيم عديد من الزيارات الميدانية لوسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية. وصدر قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 2019/149 ولائحته التنفيذية، والذي يعكس أهمية القطاع الأهلي باعتباره شريكًا أساسيًا في العملية التنموية بما يتضمّن من مواد تُعزّز دور هذا القطاع وتمكّنه من تحقيق أهدافه المنوط بها. كما أعدت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2030).

وخلال السنوات العشر الماضية، أجرت الدولة عديدًا من الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بإدارة العملية الانتخابية لتعزيز نزاهتها وشفافيتها، فأنشئت الهيئة الوطنية للانتخابات باعتبارها هيئة مستقلة تعمل على إدارة العملية الانتخابية الرئاسية والنيابية والمحلية، ووُضع عديد من الضوابط المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية، وتعزيز رقابة المجتمع المدني للعملية الانتخابية.

## الإصلاح الإداري والمالي

في عام 2014، أُطلقت رؤية متكاملة للإصلاح الإداري في مصر بهدف الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال، يتّسم بالحوكمة، ويخضع للمساءلة، ويسهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، ويُعطي من مستوى رضا المواطن، وفي إطار تنفيذ هذه الرؤية ومحاورها والتي شملت الإصلاح التشريعي، والتطوير المؤسسي، وبناء القدرات، وميكنة الخدمات الحكومية، وإنشاء قواعد البيانات، اتّخذت الدولة عديدًا من الإجراءات التي تضمّنت إصدار قانون الخدمة المدنية رقم 2016/81 ولائحته

القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة التنمية المستدامة لعام 2021/2020 تقدّر بنحو 26.5 مليار جنيه بنسبة 3.6% من إجمالي الخطة.<sup>31</sup>

### توطين أهداف التنمية المستدامة

أما في ما يتعلّق بتوطين أهداف التنمية المستدامة، فقد اتّجه دستور عام 2014 إلى تمكين الإدارة المحلية، إذ كُفّل دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، سعياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن ثمّ أُعدّ مشروعاً قانوني التخطيط العام للدولة والإدارة المحلية، اتّساقاً مع النصوص الدستورية المتعلقة باللامركزية، كما بدأ العمل على تعزيز الممارسات المتعلقة بتوطين أهداف التنمية المستدامة من خلال تمكين الإدارة المحلية عن طريق عدد من البرامج، إلا أنه لا بدّ من البناء على هذا الجهد المبذول بالعمل على زيادة الاستثمارات الموجهة إلى المحافظات، بالإضافة إلى إصدار قانون التخطيط العام للدولة وقانون الإدارة المحلية، لما لذلك من تأثير كبير في دعم اللامركزية والمساءلة والمشاركة على المستوى المحلي، وفي تمكين المحافظات من اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لأولويات المواطنين واحتياجاتهم.

### جائحة كوفيد-19: التعامل مع الأزمة والفرص المتاحة

أحدث انتشار فيروس كورونا المستجد تداعيات غير مسبوقة للنشاط الاقتصادي في كل دول العالم. وتحوّل اهتمام الدول، ومنها مصر، إلى العمل على التحدي للوباء الجديد الذي ما زال يستنزف موارد الدول، ويعصف بدخول ملايين الأفراد ويُدخلهم في دائرة العوز. وتجدر الإشارة إلى أن ما أنجز في البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر منذ عام 2016 قد ساعد كثيراً على تحقيق قدر من الصلابة في قدرة مصر على مواجهة الأزمة. وقد اتّخذت مصر عديداً من الإجراءات الاستباقية لمواجهة التداعيات الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد، كما تفاعلت بشكل مرّن مع تطورات الموقف وعملت على تحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة الإنسان واستمرار النشاط الاقتصادي. إذ بدأت بتخصيص 100 مليار جنيه من الموازنة العامة، بالإضافة إلى سياسات نقدية للحدّ من الآثار السلبية على القطاعات الأكثر تضرراً لمواجهة الأزمة. وتنوّعت الحزم التحفيزية بين إجراءات تنظيمية للحدّ من انتشار الجائحة، ومجموعة أخرى من الإجراءات للدعم النقدي لمجالات محددة خاصة في الصحة والحماية الاجتماعية. مع الحرص على توجيه الدعم للفئات الأكثر احتياجاً وللعمالة غير المنتظمة.

الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، استحدثت الدولة المصرية آليات جديدة للمشاركة، تأتي على رأسها مؤتمرات الشباب التي يحضرها آلاف الشباب من جميع محافظات الجمهورية بمشاركة قيادات الدولة للاستماع إلى المشكلات والآراء المختلفة، وهي تعمل كمنتدى للسياسات الحكومية يعبر فيه الشباب عن وجهات نظرهم وأفكارهم التي تُنقل إلى دوائر صنع القرار المختلفة، بالإضافة إلى استحداث مناصب في الجهاز الحكومي يُعيّن الشباب فيها، كمنصب مساعد الوزير أو المحافظ ومعاون الوزير أو المحافظ، وكذلك آلية الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب التي تعمل وفق منظومة تدريبية وثقافية تستهدف الشباب من الجنسين.

### التحول الرقمي

وضعت الدولة التحول الرقمي على رأس أولوياتها، نظراً إلى أهميته في تعزيز الحوكمة من ناحية تحسين الفعالية وكفاءة الإنفاق، والحدّ من الفساد بجميع أشكاله، وتعزيز الاستجابة، وتحسين عمليات المساءلة. وفي عام 2019 أطلقت مصر منظومة المدفوعات الإلكترونية الحكومية التي تهدف إلى رفع أداء المالية العامة من خلال الإدارة الجيدة والفعالة للتدفقات النقدية، ورفع كفاءة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وأدائها.

وتعد مصر من أكثر الدول تقدماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجالات المتعلقة بالتحول الرقمي والشمول المالي. فوفقاً للتقرير الأخير الصادر عن صندوق النقد العربي بخصوص التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، جاءت مصر في المرتبة الأولى بين تسع دول عربية في عدد المنافذ التي تقدّم خدمات الدفع الإلكتروني التي بلغت 130 ألف منفذ من إجمالي 170 ألف منفذ في الدول التسع، وأتت مصر أيضاً في المرتبة الأولى من ناحية عدد المحافظ الرقمية المتوافرة بها والتي بلغت 15.3 مليون محفظة إلكترونية من إجمالي 21 مليون محفظة إلكترونية في الدول التسع.<sup>29</sup> وبالنسبة للدول العربية التي لديها حلول التكنولوجيا المالية جاءت مصر في المرتبة الثالثة من إجمالي 22 دولة عربية بنسبة 11%<sup>30</sup>

وخلال السنوات الماضية، أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بالتحول الرقمي والشمول المالي، من خلال توجيه الاستثمارات وتعزيز البنية التحتية المعلوماتية، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية والمؤسسية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي بصورة كبيرة من 3% في العام المالي 2013/2014 إلى 5.7% في العام المالي 2017/2018 ثم وصلت إلى 11.9% في العام المالي 2019/2020، مما يعكس تزايد أهمية هذا

وأدى التركيز في اتخاذ السياسات والإجراءات الموجّهة للمرأة إلى إشادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإجراءات التي نفّذتها الدولة المصرية، في تقرير يرصد الاستجابة العالمية المتعلقة بالنوع في دول العالم، وأشار التقرير إلى أن مصر جاءت في المرتبة الأولى بين دول شمال إفريقيا وغرب آسيا من ناحية التدابير والإجراءات التي اتّخذتها في مجالات ثلاثة، هي الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة.<sup>35</sup>

ونتيجة لجهود الدولة بجميع مؤسساتها الحكومية والتشريعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، توقّعت المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري مسارًا أفضل للنمو من دول المنطقة، كما أشادت بالإجراءات التي اتّخذتها مصر. فقد أشار كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن مصر الدولة الوحيدة في المنطقة التي نجحت في تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم الأزمة.

ورغم التأثيرات السلبية للأزمة الناجمة عن الجائحة فإن هناك قُربًا متاحة يمكن الاستفادة منها، لعلّ أهمها يتمثل في الاستفادة من تراجع معدلات نمو التجارة والقيود الحمائية بتعميق التصنيع المحلي والاندماج بصورة أفضل في سلاسل القيمة والتوريد الدولية، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والدوائية لمواجهة الطلب المتزايد عليها. بالإضافة إلى أن الاستفادة من الميكنة والرقمنة في سهولة الوصول إلى الفئات المضارة وسرعته تمثّل تحديًا جرى تجاوزه بما يعد رصيّدًا مضافًا للقدرات المؤسسية لنظام الحماية الاجتماعية. ويتعين دعم هذه القدرات عن طريق بناء قواعد المعلومات والبيانات الدقيقة الخاصة بالفئات الهشّة والمعرضة للسقوط بين برائن الفقر، وكذلك بناء قدرات الموظفين والقائمين على الاستهداف حتى يصبح أكثر دقة. فضلًا عن ذلك، فإن تسجيل العمالة غير المنتظمة في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة لا بدّ أن يُستفاد منه أقصى استفادة ممكنة، للتعرف إلى الحجم الحقيقي لهذا القطاع، والفئات الأكثر هشاشة فيه، وأسباب هشاشتها وطبيعة الأعمال التي تقوم بها.

وكما هو المتوقع نتيجة عمق الأزمة وشدتها، فقد تأثر الوضع الاقتصادي سلبيًا إذ انخفض احتياطي النقد الأجنبي من 45.5 مليار دولار في فبراير 2020 إلى 37 مليار دولار في مايو 2020 ثم ارتفع إلى 38.4 مليار دولار في سبتمبر 2020، وارتفع مجددًا ليلبغ 40.5 مليار دولار في يونيو 2021. كما خُفض معدل النمو المستهدف خلال العام المالي 2020/2019 من 6% إلى نمو متحقق بلغ 3.6%، وشهدت عائدات قطاع السياحة تراجعًا حادًا يقدر بنحو 84% في الفترة من أبريل إلى يونيو 2020 مقارنة بالفترة المناظرة في العام 2019، ومع ذلك استطاعت قطاعات اقتصادية التكيّف والتفاعل الإيجابي مع تداعيات الأزمة، ومن أهم هذه القطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصحة، الزراعة، الصناعات الدوائية والكيميائية والتشييد والبناء.

وفي ما يتعلق بقطاع الصحة، تبيّن مصر خطةً مرحلية للتعامل مع الأزمة، كما عزّزت الخطة الاستثمارية لوزارة الصحة للعام المالي 2020/2019 بقيمة اعتماد إضافي بلغت 350 مليون جنيه، لزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات لمواجهة فيروس كورونا المستجد.<sup>32</sup> أما قطاع التعليم، فقد جاء أدأؤه في مواجهة الجائحة ليعكس مستوى مقبولًا وملائمًا من الجاهزية للتعامل مع الأزمة، خاصة في ما يتعلق بإمكانية تطبيق أنماط التعليم عن بُعد في المدارس ومؤسسات التعليم العالي. وبالنسبة للحماية الاجتماعية، فقد أضافت الدولة 100 ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة من المتضررين جراء الجائحة، وتقرر رفع قيمة موازنة برامج التحويلات النقدية من 18.5 مليار جنيه إلى 19.3 مليار جنيه.<sup>33</sup>

وتعدّ مصر من الدول الرائدة على مستوى العالم التي أصدرت سياسات استجابة سريعة لوضع المرأة في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد. فقد اتخذت مصر نحو 165 سياسة وقرارًا وإجراءً حتى يناير 2021، تراعي احتياجات المرأة خلال تفشي فيروس كورونا المستجد. وأخذت هذه الإجراءات والسياسات في اعتبارها فئات المرأة المختلفة مثل النساء ذوات الإعاقة والمستنات والحوامل. وتُعتبر مصر من أوّليات الدول على مستوى العالم التي تُصدر آلية لرصد السياسات والإجراءات التي اتّخذتها للاستجابة لاحتياجات المرأة خلال تفشي فيروس كورونا المستجد من خلال المجلس القومي للمرأة.<sup>34</sup>





# عقد جديد للإنجاز مسار مصر 2030 لتعزيز التنمية المستدامة





الحقوقي وعمليتي التخطيط والتنفيذ على نحو غير مسبوق، سمح بتحديد القضايا الملحة التي كانت تشغل بال المصريين كافة، وتلقي بثقلها على العمل التنفيذي، والتعامل معها على نحو آتسم بقدر حاسم من الترابط والشمول.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة خلال عقد الإنجاز القادم يتطلب ديمومة تلك الإرادة السياسية القوية التي كانت المحرك الأساسي الدافع للإصلاحات التنموية والهيكلية التي أُنجزت خلال الأعوام الستة الماضية، والتي عكست رغبة حقيقية في الإصلاح شعر بها جميع أفراد المجتمع.

وانطلاقًا من هذا، يركز الإطار العام لخطة عمل مصر لعقد الإنجاز على مجموعة من العناصر تتضمن: المبادئ الحاكمة لعملية التنمية في مصر، والمستمدة من دستور 2014 الذي تضمّن عناصر عديدة من الأهداف الأمامية للتنمية المستدامة، والغايات المستهدفة تحقيقها من خلال نهج متكامل يأخذ في الاعتبار العلاقات والتشابكات بينها، مما يساهم في توفير الجهود والموارد، وآليات التنفيذ اللازمة للوصول إلى الغايات بالسرعة والدقة المطلوبين.

## المبادئ الحاكمة لمسار التنمية في مصر

لا يمكن لاستراتيجيات التنمية أن تنجح، وعلى نحو خاص في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، دون الالتزام بمبادئ تكافؤ الفرص، وإعطاء كل فرد فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو. وقد وضع دستور مصر 2014 مجموعة من المبادئ المهمة التي تُرسّي هذا الالتزام، والتي يتعيّن على مصر الاستمرار في الاهتمام بها خلال مسارها نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة في العقد القادم. وقد تضمن الدستور مواد عديدة تعكس جوهر الأهداف الأمامية للتنمية المستدامة 2030، والتي تشدّد على ضرورة أن تكفل عملية التنمية الفرص لجميع الناس لتفعيل طاقاتهم في إطار من الكرامة والمساواة، وأن يتمتعوا جميعًا بحياة يُظلمها الرخاء وتلبّي طموحاتهم.

لقد تضمّن دستور 2014 مبادئ تؤكد الحق في التنمية وتُرسّي حقوق المصريين في حياة كريمة بجميع جوانبها. فقد أكد التوزيع العادل لثمار التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا، كما أكد أيضًا أهمية تعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية في إطار التنمية المستدامة، ورشّخ بشكل واضح دور الدولة في تقديم خدمات التعليم والبحث العلمي والصحة كحق لجميع المواطنين وبمستوى من الجودة يتّفق مع المعايير العالمية، وفي الالتزام بتخصيص حدود دُنيا من معدلات الإنفاق الحكومي على تلك القطاعات تزيد تدريجيًا بما يتوافق مع المعدلات العالمية. وتعدّ مصر واحدة من دول العالم التي ذكرت "الحق في السكن" في دستورها الصادر

لا يزال العالم بأسره يعيش حالة طوارئٍ مستمرّة بسبب جائحة كوفيد-19، فقد كشفت الأزمة جلاء الجائحة عن أوجه هشاشة تتجاوز بكثير نطاق الصحة العالمية. كما أدّت الجائحة إلى تباطؤٍ وتيرة السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، التي دخلت عامها السادس ولا تزال تمثّل خطة البشرية صوب مستقبل أفضل. وفي يناير 2020، أعلنت الأمم المتحدة العقد الراهن عقدًا للإنجاز من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لكن جائحة فيروس كورونا المستجد جعلت الأمر أكثر صعوبة وأشدّ إلحاحًا في الوقت نفسه، كما أظهرت أهمية الأهداف التنموية وضرورة العمل على تحقيقها، وأهمية التركيز على حق الإنسان في التنمية. فقد أدّت الجائحة في وقت وجيز إلى وفاة مئات الآلاف من الأشخاص وإصابة ملايين بالعدوى، وأوقفت عجلة الاقتصادات، وأصاب بالخلل كل مظهر من مظاهر الحياة المعاصرة. وتجاوزت الأزمة جلاء الجائحة كونها مجرد أزمة صحية فصارت أزمة اقتصادية وإنسانية وأمنية، وأزمة في مجال حقوق الإنسان. ومن ثمّ تتطلب إجراءات التصدي لها إعادة التفكير في منهج إدارة العملية التنموية، ليس فقط على الصعيد الوطني، ولكن على الصعيدين الإقليمي والدولي كذلك، كما يتطلب التخطيط للمستقبل أن تأخذ الدول في اعتبارها سبل احتواء الجائحة ومعالجة تداعياتها على الجميع.

وفي ضوء ما رصده الجزء الأول من تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 من إصلاحات هيكلية كبيرة أُنجزت في مسيرة مصر التنموية خلال النصف الأخير من العقد 2011-2020، يناقش هذا الجزء الثاني من التقرير مقتضيات العمل المستقبلي للمضي قُدّمًا لاستكمال المسيرة التنموية في إطار الأولويات الوطنية التي حددتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. إذ يقتضي استكمال المسيرة تبني مصر خطة عمل طموح لعقد إنجاز جديد 2021-2030، يأخذ بعين الاعتبار الظروف العالمية الصعبة والتداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-19، ويعتمد على برامج تقدم حلولًا ذكية ومبتكرة لمواجهة التحديات التي فرضتها الجائحة في مختلف المجالات المرتبطة بتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ويستند إلى مبادئ المساواة والشمول والاستدامة والقدرة على التعامل مع المخاطر بما يحصّن المجتمع من أي تطورات تطرأ في المستقبل، من خلال إدماج عنصر التحوّط للمخاطر كمكوّن رئيسي في منهج التنمية وسياساتها، ويضع عقد الإنجاز الجديد المواطن المصري نصب أعينه، إذ يساهم في دفع الجهود الحالية الهادفة إلى تعزيز الوضع التنموي في مصر للبناء قُدّمًا للأفضل، بما يعود بالنفع على جميع مواطنيها دون تمييز، حتى لا يتخلف أحد عن ركب التنمية.

ويجب أن يستفيد المسار نحو التنمية المستدامة في عقد الإنجاز بما أرسته مصر خلال السنوات القليلة السابقة من ممارسات تنموية تبنت منهجًا مترابطًا يجمع بين التوجه

المستدامة، فالعواقب الوخيمة للإرهاب تؤثر بصورة كبيرة في العملية التنموية وتحدّ من تحقيق أهدافها. فانتشار الإرهاب والتطرف يزعزع ثقة المستثمرين، ويحدّ من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وينشر الفزع في نفوس المواطنين، ومن ثمّ يحدّ من مشاركتهم السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى مشاركتهم في عمليات صنع القرار. وفي السنوات الماضية شهدت مصر ومعظم دول العالم حوادث إرهابية أثرت في العملية التنموية ليس فقط على المستوى الوطني، وإنما الإقليمي أيضًا. ولولا ما حققته مصر من استقرار أمني ومكافحة للإرهاب خلال السنوات القليلة الماضية، ما كانت لتستطيع تحقيق القفزات التنموية التي حققتها. ومن هنا تأتي أهمية تعزيز الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب باعتباره ضمن المبادئ الحاكمة لمسار تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وتمثّلت الرؤية التنموية للاقتصادية لمصر منذ عام 2014 في استمرار التوجّه للاقتصاد الحر والدور الأساسي للقطاع الخاص، مع دور أكبر للدولة، وبصفة خاصة في إرساء وتطوير بنية تحتية قوية تدفع بالتنمية وتوفّر خدمات أكثر وأفضل للمواطنين، وتحبّز للطبقات الفقيرة تجلّي في مشروعات الإسكان الاقتصادي وتقليص حجم العشوائيات، وبرامج الحماية الاجتماعية، والمبادرات والحملات الصحية، وهو ما يعدّ محاولة لمراعاة التوازن بين اعتبارات التنمية الشاملة في الأجل الطويل والمشكلات المعيشية الملحة وتحسين أحوال المواطنين في الأجل القصير.

ولن تتحقق التنمية المستدامة دون تعزيز الشراكات والتعاون الإقليمي والقاري والدولي. فمصر دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة لا تركز فقط على النطاق الوطني، ولكنها أيضًا تدرس المتغيرات على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، خاصة في ظل ظروف إقليمية وعالمية صعبة تشهد عدم استقرار وتهدد حق الإنسان في التنمية. ولعلّ أهمية الشراكات والتعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة انعكست في الهدف السابع عشر من الأهداف التنموية، الأمر الذي يبرهن على أهمية وجود هذه الشراكات والتعاون بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثمّ تسعى مصر إلى استكمال مسيرتها في تعزيز هذه الشراكات والانفتاح على المجتمع الدولي بجميع أطيافه باعتبار هذا المسعى أحد أهم المبادئ الحاكمة في خطتها لمسار تحقيق التنمية المستدامة خلال عقد الإنجاز.

## الغايات المستهدفة تحقيقها

لتحقيق التنمية المستدامة يتعيّن إيلاء الاهتمام لجميع الأهداف التنموية دون تمييز. ويتطلب تقدم مصر في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة في عقد الإنجاز، التعامل مع

عام 2014، فنصّت المادة 78 منه على أن تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.

وأولى الدستور اهتمامًا كبيرًا لقضية المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة، فقد اعتمد عديدًا من المواد التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز، وأحقية التعيين في الجهات القضائية، وحماية المرأة من أشكال العنف، وضمان مشاركتها في الحياة السياسية، وأكد بين طياته التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية التي تبنّتها في هذا الشأن، مثل اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

كما نصّ دستور عام 2014 على أحكام خاصة لحماية البيئة والحفاظ عليها في المادتين 45 و46، اللتين تنصان على فرض التزامات سياسية واجتماعية عالية لحماية البيئة، كركيزة من ركائز التنمية المستدامة.

كما هدف دستور 2014 إلى ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية، فكفل حرية تكوين الأحزاب السياسية، وجاءت المواد الدستورية المعدّلة في عام 2019 لتضع ضمانات إضافية لتعزيز مشاركة الفئات الأكثر احتياجًا مثل المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال والفلاحين في الحياة السياسية من خلال ضمان تمثيلهم السياسي في مجلس النواب المصري. ونصّ الدستور بكل وضوح في المادة 218 على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية.

وبالإضافة إلى الدستور، تمثّل الحوكمة أحد المكونات الرئيسية للمبادئ الحاكمة لمسار تحقيق التنمية المستدامة، فاليسمة المشتركة بين الدول النامية التي حققت تقدمًا في عملية التنمية هي توافر عناصر الحوكمة. فجودة الحوكمة بما تتضمنه من كفاءة وفعالية تقديم الخدمات العامة وسيادة القانون، تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن جودة المؤسسات لها تأثير إيجابي في أداء النمو الاقتصادي. إن فعالية المؤسسات الحكومية تُسهم إلى درجة كبيرة في الحدّ من الفقر، فتعتبر هذه المؤسسات الأساس في تحقيق الرخاء والنمو. وتسهم جودة المؤسسات في شعور المستثمر بالأمان من خلال تعزيز القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، وسيادة القانون، والحوافز الخاصة. ويجب أن تركز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية على مؤسسات قوية، ونظم تأمين اجتماعي قوية، وتمتع المواطنين بالحريات والتمثيل السياسي المناسب، ومجتمع قائم على المشاركة ونشر ثقافة مكافحة الفساد.

كما يمثّل تعزيز الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب أحد المكونات الرئيسية للمبادئ الحاكمة لمسار التنمية

الخدمات، بالإضافة إلى سدّ الفجوة المتنامية بين مخرجات التعليم بأنواعه المختلفة والطلب في سوق العمل. كما تهدف هذه السياسات إلى مراجعة الهياكل المؤسسية لقطاعات الصحة والتعليم والإسكان، والحدّ بقدر الإمكان من التداخل أو التعارض في الاختصاصات بين الجهات المختلفة ذات الصلة، ودعم المنظومة المجتمعية للتعليم والصحة والتوسع في الاستثمار فيها واستكمال السعي نحو القضاء الكامل على العشوائيات والمناطق غير الآمنة. ويبدو من الضروري أن تتعامل مصر مع الضغوط المتزايدة على القطاعات الخدمية بسبب استمرار الزيادة السكانية.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، تتمثّل الغايات المستهدفة في العمل على التوسع في برنامج تكافل وكرامة، مع توجيه مزيد من التدقيق للاستهداف، وبالتحديد استهداف الأسر التي تعاني الفقر المدقع، فضلاً عن زيادة الإنفاق على الدعم والمنح الاجتماعية، بالإضافة إلى توفير قواعد البيانات وتوحيدها في جميع مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإصلاح المؤسسي والتنسيق بين الجهات غير الحكومية التي تقدّم مساعدات اجتماعية وتقوم بأدوار حامية، مثل المؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية الرعائية، وتوفير الموارد المالية والمؤسسية والبشرية لضمان التنفيذ المحكم لقانون التأمينات الاجتماعية رقم 148 لسنة 2019، والتأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018، باعتبارهما حجر الأساس لمنظومة التأمينات الاجتماعية والصحة الجديدة، مع دعم التوجه الخاص بالقضاء على أي مظهر من مظاهر التمييز أو عدم التمكين.

ولتعزيز مكتسبات تمكين المرأة، تتمثّل الغايات المستهدفة في بناء القدرات البشرية وتعزيز نهج التخطيط القائم على النوع، ووضع قضية النوع في الاعتبار عند القيام بأي مسوح إحصائية، وتعزيز نظم المتابعة والتقييم الخاصة ببرامج تمكين المرأة ودعمها، وضمان التنفيذ الصارم للقوانين بطريقة سليمة، والاستمرار في النهج المتعلق بتعديل القوانين ذات الصلة بحقوق المرأة. بالإضافة إلى دعم التحدّيات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، والعمل على رفع الوعي، والتغلب على الفكر المغلوط، بالتعاون مع آلية تمكين المرأة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام.

### **النهوض بالدفعّة التنموية الاقتصادية وضمان النمو الاحتوائي**

حققت مصر إنجازات تنموية في الفترة الأخيرة، ومن ثمّ فإنّ حماية هذه الإنجازات وزيادتها يعدّ أمرًا غاية في الأهمية في ظلّ الأزمة العالمية الحالية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق تستهدف مصر انتهاج السياسات العامة التي تأخذ في اعتبارها الاستعداد

التحديات الهيكلية المختلفة لإحداث دفعّة تنموية قوية في كل المجالات، لأنّ أحد الدروس المستفادة التي أيقنتها مصر خلال مسيرتها التنموية في السنوات العشر الماضية أن التعامل الجزئي مع بعض الأبعاد أو المستويات لا يُجدي كثيرًا، وفي هذا السياق هناك أربعة محاور رئيسية يقتضي سعي مصر في خطتها لتعزيز مسار تحقيق التنمية المستدامة التركيز عليها وهي: الارتقاء بمستوى التنمية البشرية بجوانبها المتعددة، والاستمرار في إحداث الدفعّة التنموية وضمان النمو الاحتوائي، والتكيّف مع تغيّر المناخ وتحسين الوضع البيئي، والارتقاء بجودة الخدمات وجاهزية المؤسسات العامة.

### **الارتقاء بمستوى التنمية البشرية بجوانبها المتعددة**

حظيت قضية الاستثمار في البشر باهتمام من جانب الحكومات المتعاقبة في مصر، من خلال إدخال إصلاحات وتحسينات متعددة على النظم المتعلقة بالصحة والتعليم وتعزيز الحق في السكن اللائق، تستهدف في الأساس التوسّع في إتاحة الخدمات للمواطنين. ويقتضي استكمال المسيرة أن تشهد السنوات العشر القادمة التزامًا مستمرًا وتوجّهًا واضحًا لإدخال مزيد من الإصلاحات الجذرية والطفرات الحقيقية على الاستثمار في رأس المال البشري، مع كثير من التركيز على الأبعاد المتعلقة بالجودة والتنافسية.

كما يقتضي أن يأخذ التخطيط لمستقبل الاستثمار في رأس المال البشري في اعتباره قضيتي الزيادة السكانية والفقر. فالقضية السكانية أحد التحدّيات الرئيسية التي ما زالت تُلقى بثقلها على عملية التنمية، إذ تؤثر سلبيًا في عوائد التنمية وجودة حياة المواطن المصري وجودة الخدمات المقدمة، كما تعدّ سببًا للفقر ونتيجة له في الوقت ذاته.

وتقتضي معالجة التداعيات الممتدة لجائحة كوفيد-19 التوسّع في تبني مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري ليشمل الجوانب الخمسة المتمثلة في النهوض بجودة الخدمات بمجال الصحة العامة، والارتقاء بجوده التعليم على أن يشمل المهارات الرقمية، وضمان توفير السكن اللائق، وتوفير الحماية الاجتماعية المتطورة والمرنة، وتعزيز تمكين المرأة في جميع المجالات.

في قطاعات التعليم والصحة والسكن اللائق، تشمل الغايات المستهدفة في مسار مصر لتحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات العشر القادمة مجموعة من السياسات، تتمثّل في زيادة الإنفاق الحكومي على تلك القطاعات الحيوية الثلاثة لتحقيق المستهدفات الدستورية، وزيادة المخصصات الموجهة لصيانة الأصول والتغلب على التحدّيات المتعلقة بضعف البنية الأساسية لمرافق

للمخاطر في ظل حالة عدم اليقين وندرة الموارد.

والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ويتضمن البرنامج ستة محاور، صُنفت إلى محور رئيسي هو إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بالتركيز على قطاع الاقتصاد الحقيقي وأخرى مكملة هي: بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص، ومرونة سوق العمل ورفع كفاءة التدريب المهني، ورأس المال البشري (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية)، والشمول المالي وإتاحة التمويل، وكفاءة المؤسسات العامة والحوكمة والتحول الرقمي.

كما تضمن المحور الأول والرئيسي ثلاثة قطاعات إنتاجية ذات أولوية رئيسية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية، وفقاً لأهداف الدولة وبالتوافق مع القطاع الخاص من أجل تشجيع الاستثمار وتطوير بيئة الأعمال، وتمثل في: قطاع الزراعة، وقطاع الصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويتوازي مع تنفيذ المحاور المختلفة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية دعم القطاعات الخدمية المكملة والداعمة للقطاعات الإنتاجية، والقادرة على خلق فرص عمل وتوفير النقد الأجنبي من بين هذه القطاعات: اللوجستيات، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع السياحة، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر.

### التكيف مع تغيّر المناخ وتحسين الوضع البيئي

أوضحت جائحة كوفيد-19 ضرورة الملحة لإعادة التوازن إلى علاقة الإنسان بالعالم الطبيعي، ولذلك يجب أن تقترن جهود التعافي من الجائحة اقتراحاً عضوياً بالتصدي لتغيّر المناخ، وتعرض مصر بشدة لتغيّر المناخ وتواجه عديداً من المخاطر التي تهدد الاستدامة البيئية، والتي يمكن أن تتفاقم تبعاتها بسبب زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على قاعدة الموارد المحدودة بالفعل، والتناقص المتواصل في حصة الفرد من المياه العذبة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أحرزت مصر تقدماً كبيراً في إنشاء الإطار المؤسسي للتعامل مع المخاطر المناخية وبناء قدرة وطنية مؤهلة نسبياً. ومع ذلك، وفي ما يتعلق بالبحوث التي تتناول علوم المناخ، تشتد الحاجة إلى تطوير القدرة الوطنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لتغيّر المناخ وتأثيراته في المناطق الساحلية وموارد المياه وصحة الإنسان. كما شهدت أنماط الاستهلاك في مصر، مدعومة بالنمو الاقتصادي، والتطورات التكنولوجية، والعوامل الثقافية والاجتماعية، تغيرات جذرية خلال العقود الماضية، مما أدى إلى تفاقم المشكلات المتعلقة بالمخلفات.

وفي هذا الإطار، هناك عددٌ من الغايات التي تستهدفها مصر في عقد الإنجاز، منها العمل على تغيير عادات الاستهلاك من خلال التثقيف والتوعية العامة، والاتجاه نحو بناء نموذج اقتصادي دائري، بالتوسع في عمليتي

لقد سعت مصر خلال السنوات القليلة الماضية إلى تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، والذي استهدف تحقيق إصلاحات هيكلية جادة وهادفة. وفي ظل الأزمة الحالية وانعكاسات جائحة كوفيد-19 على جميع اقتصادات دول العالم، يتعين استمرار الدولة المصرية في القيام بدور قيادي لتطوير هذا البرنامج، لتحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصاداً إنتاجياً يركز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، وأن تواصل جهودها لزيادة التركيز على الأنشطة الإنتاجية، وبصفة خاصة الصناعة، وفقاً لأهداف الدولة وبالتوافق مع القطاع الخاص ليضطلع بدور رئيسي في العملية التنموية. ولقد أوضحت الأزمة الحالية أن الاقتصادات التي تعتمد على التصنيع كان أداؤها أفضل، سواء خلال الأزمة أو خلال فترة التعافي.

ويقتضي تعزيز مسار مصر التنموي خلال السنوات العشر القادمة دعم جهود استكمال الإصلاحات الهيكلية والتركيز على الأنشطة الإنتاجية، وتهيئة بيئة الأعمال ليضطلع القطاع الخاص بدور مؤثر في تلك الأنشطة، بالإضافة إلى تقليص الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع خدمة الدين، من خلال تعزيز إدارة الدين العام. ويقتضي كذلك العمل على رفع القيود الجمركية وغير الجمركية وتبسيط الإجراءات لتعزيز الصادرات والمنافسة، بالإضافة إلى دعم التحليل الاقتصادي على مستوى صنع القرار، ليذهب إلى أبعد من تحليل المؤشرات الكلية، ويوجّه مزيداً من الدراسة لمدى استيفاء حق الأفراد والمواطنين في التنمية، وكيف ينعكس الأداء الاقتصادي العام على أحوالهم المعيشية، والعمل على تحليل مدى العدالة في توزيع ثمار التنمية بين الأفراد والمناطق الجغرافية المختلفة، وذلك فضلاً عن تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد بالاستمرار في التحول من دعم الطاقة وعلى رأسها البترول والكهرباء والتي تتسم بالاستهلاك الأعلى من قبل الطبقات الأكثر دخلاً، إلى دعم الغذاء والبرامج الاجتماعية التي تتسم بالاستفادة الأعلى من قبل الطبقات الأقل دخلاً، لزيادة العدالة التوزيعية ومكافحة الفقر.

وخلال العقد القادم، إذ تشرع مصر في تطبيق المرحلة الثانية من برنامجها الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتستهدف من خلاله -للمرة الأولى- الاقتصاد الحقيقي بإصلاحات هيكلية جادة وهادفة، وتحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصاداً إنتاجياً يركز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، من أجل تشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل اللائق والمنتج، وتنويع أنماط الإنتاج وتطويره وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتوطين الصناعة المحلية وزيادة تنافسية الصادرات المصرية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

المتعلقة بالتخطيط العام والإدارة المحلية، وكذلك زيادة الاستثمارات الموجهة للمحافظات وفقاً للمعادلات التمويلية التي تأخذ في اعتبارها الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة.

وكشفت أزمة فيروس كورونا المستجد ضرورة وجود مؤسسات عامة لديها القدرة على التصدي للأزمات والتعامل معها بصورة فعّالة، تضمن قيامها بمهامها لضمان حصول المواطنين على الخدمات وقت الأزمات. وفي هذا الصدد، تسعى مصر في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة إلى تعزيز جاهزية المؤسسات العامة وقدرتها على التصدي للأزمات، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للتعامل قبل الأزمات وخلالها وبعدها، بما يضمن وجود جهاز إداري قوي، قادر على التصدي للأزمات، والاستجابة في الوقت نفسه لاحتياجات المواطنين، عبر تعزيز أنظمة تحليل المخاطر، والقدرة على التنبؤ، وبناء القدرات للتعامل مع الأزمات.

### الآليات اللازمة للتنفيذ

لضمان تحقيق تقدّم في إنجاز الغايات المستهدفة خلال عقد الإنجاز، هناك مجموعة من الوسائل الرئيسية اللازمة للتنفيذ والتي ينبغي الاهتمام بها، تتمثل في:

#### • تمويل التنمية

مع الأعباء المالية المترابدة لمتطلبات التنمية، فإن مصر كانت -وما زالت- تعاني من مشكلة تمويل التنمية ومحدودية الموارد المحلية وانخفاض معدلات الادّخار وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية بالمعدلات المطلوبة والمتوقعة. ولعلّ عقد الإنجاز وما يتطلبه من موارد -خاصة في ظل الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19- يستلزم النظر في آليات تمويل التنمية التي تبناها الدولة. وتسعى مصر في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة إلى اتباع نهج يتعلق بتعزيز أدوات التمويل البديلة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمسؤولية المجتمعية للشركات، والسندات الخضراء، ومبادلة الديون، وغيرها، بالإضافة إلى البناء على الجهد المبذول في صندوق مصر السيادي والاستفادة منه كإحدى أدوات التمويل المهمة.

#### • توفير البيانات

تتمثل البيانات والمعلومات عنصراً أساسياً في كفاءة المؤسسات وفعاليتها، إذ تعطي البيانات الدقيقة صورة جيدة لصنّاع القرار لاتخاذ قرارات سليمة، كما تسهم في عملية المتابعة والتقييم بشكل كبير. ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية في مصر مشكلة قصور قواعد البيانات اللازمة لاستخدام مناهج تحليل وتخطيط متقدمة، وضعف القدرة على التنبؤ بالآثار المتوقعة لبدائل السياسات

إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. كما تستهدف مصر توجيه الإنفاق والمشتريات الحكومية نحو الخدمات والمنتجات الخضراء، والاستمرار في تعزيز التوجّه الخاص بالسندات الخضراء، بالإضافة إلى تعزيز الفهم الأفضل للترابط بين المياه والطاقة والغذاء والسياسة المناخية في مصر، لما له من أهمية في خلق إطار مستتبّر لتحديد المفاضلات وأوجه التآزر التي تُلبّي الطلب على تلك الموارد دون المساس بالاستدامة.

وستتولى مصر خلال عقد الإنجاز استكمال تنفيذ السياسات الخاصة بتطوير منظومة إدارة المخلفات الصلبة، والانتهاج من البرنامج الطموح لتطهير البحيرات المصرية وتطوير الاستفادة منها وتعظيمها، وكذلك إنجاز برنامج تبطين الترع والمصارف وتطهيرها، للتعامل بشكل فعّال مع قضية سُخّ المياه.

### الارتقاء بجودة الخدمات وجاهزية المؤسسات العامة

الخدمات العامة هي التي تقدمها الدولة للمواطنين، مثل خدمات المياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والمواصلات، ونُظم تسجيل الأراضي، واستخراج التراخيص، وغيرها، وعادة ما يحكم المواطنون على الأداء الحكومي برؤيته من خلال تجربتهم في الحصول على هذه الخدمات، ويعتبرون ذلك القناة الرئيسية للتواصل بينهم وبين المؤسسات العامة، وما يمثّله ذلك من تعبير عن مبادئ الحوكمة، فالتقديم الجيّد للخدمات العامة هو الذي يتسم بفعالية وصولها إلى الفئات المستهدّفة، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن ثمّ فإن الخدمات العامة تكون أكثر كفاءة وفعالية عندما تكون أقرب للمواطنين واحتياجاتهم الفعلية، لذا يمثّل التحول نحو اللامركزية المنضبطة القائمة على حماية مصالح الدولة والمواطنين، أحد التوجهات المهمة التي تساعد على كفاءة تقديم الخدمات، نتيجة قرب المستويات المحلية من احتياجات المواطنين وقدرتها على تقديم خدمات أكثر جودة بناء على تلك الاحتياجات.

ويرتبط تقديم الخدمات بقضية العدالة، إذ ستعمل مصر خلال عقد الإنجاز على ضمان تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة وفعالية لجميع المواطنين، بما في ذلك الفئات الأكثر احتياجاً، تحقيقاً للعدالة بين أفراد المجتمع. ويأتي الارتباط بين مفهوم العدالة وتقديم الخدمات نظراً إلى أنه عادة ما يرتفع مستوى رضاء المواطنين عن الخدمات العامة في حالة وضع العدالة في الاعتبار، أي توزيع الموارد وتقديم الخدمات للأشخاص الأكثر احتياجاً.

وتسعى مصر خلال عقد الإنجاز إلى الارتقاء بجودة الخدمات العامة باستكمال الجهود المتعلقة بالتحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات الحكومية، بالإضافة إلى تمكين الإدارة المحلية من خلال التسريع بإصدار القوانين

الأفراد، بمن فيهم الأفراد الأكثر احتياجًا، يملكون القدرة على الوصول إلى الخدمات الرقمية، ولديهم المهارات اللازمة للتعامل مع هذا النوع من الخدمات واستخدامها بصورة يسيرة والاستفادة منها.

#### • تنمية القدرات البشرية

إن تنمية القدرات البشرية لموظفي الجهاز الإداري للدولة تُسهم في تعزيز كفاءة إدارة موارد الدولة، وفعالية تقديم الخدمات الحكومية، ومن ثم يجب أن تكون هناك عملية مستمرة لتنمية القدرات البشرية داخل الجهاز الإداري، بما يتواءم مع التوجهات الحديثة في الإدارة العامة، مثل الرقمنة وتحليل البيانات، وغيرها، لدعم عملية تنفيذ خطة مسار التنمية المستدامة لعقد الإنجاز. ولعلّ الخطة التنفيذية لتدريب موظفي الجهاز الإداري للدولة المرشّحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، تمثل فرصة حقيقية يمكن البناء عليها والاستمرار فيها لتشمل أيضًا دعم بناء القدرات المحلية.

المختلفة. ومن ثم فإن سعي مصر لتطوير المنظومة الإحصائية وإصلاحها، والعمل على ربط قواعد البيانات المختلفة، سوف يكون داعمًا أساسيًا لتنفيذ خطة المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة.

#### • تعزيز التحول الرقمي

لا بدّ من الاستفادة من الزخم الحاليّ الناتج عن جائحة كوفيد-19 وأثارها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وما يمكن أن تمثله من فرصة للتسريع في قضية التحول الرقمي، التي أثبتت أهميتها الكبرى خلال الأزمة، كما أثبتت أهمية الإنفاق عليها والاستثمار فيها خلال السنوات الماضية. ومن ثمّ فإنّ تعزيز التحول الرقمي والاستمرار في تبني السياسات والبرامج الداعمة له سيؤدي إلى تسريع وتيرة العمل وتحقيق الغايات المستهدفة من عقد الإنجاز. فتسعى مصر في إطار تبنيتها للقوانين الداعمة للتحول الرقمي، وضمان الاستخدام الآمن للإنترنت، وتعزيز الاستثمار، إلى النظر في قضية التحول الرقمي باعتبارها جزءًا من إطار أكبر، هو الشمول الرقمي، لضمان أن جميع

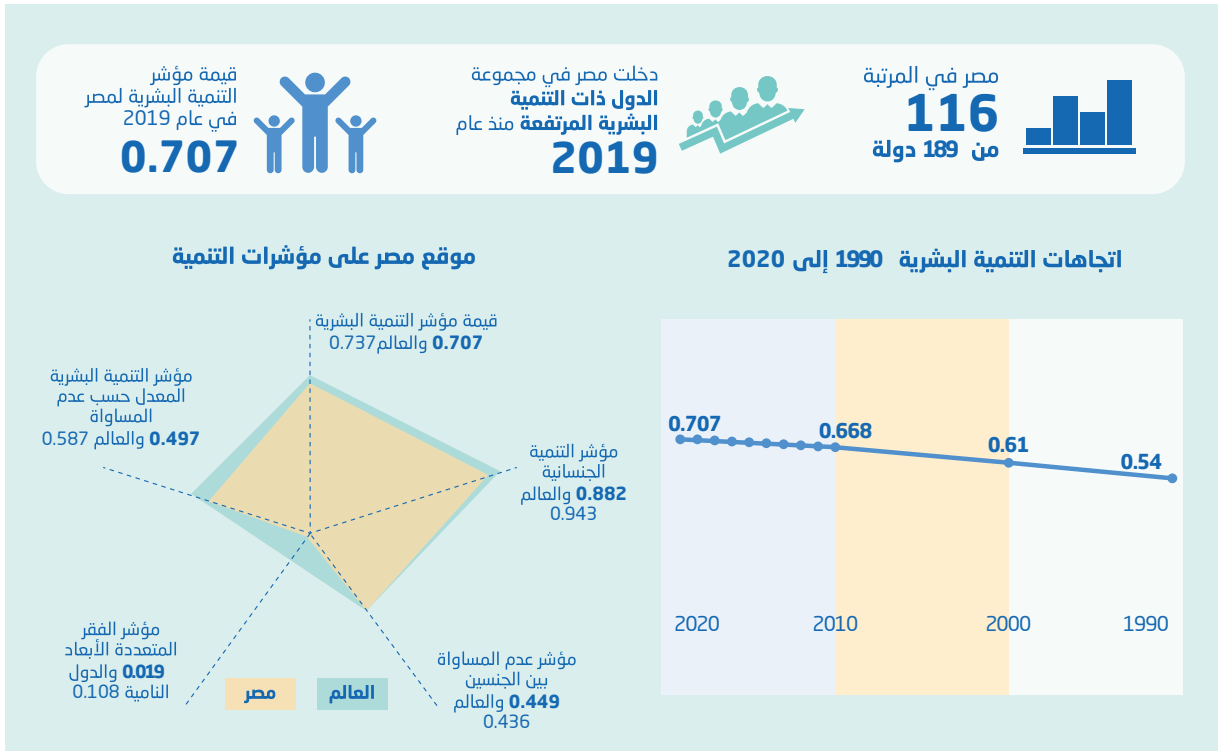


# التنمية في أرقام 2020 - 2011






## شكل 1 | مؤشرات التنمية البشرية في مصر 2020



### فاقد التنمية البشرية بسبب عدم المساواة

قيمة مؤشر التنمية البشرية معدل بمعامل عدم المساواة	معامل عدم المساواة (%)	الفاقد بسبب عدم المساواة (%)	عدم المساواة في توقع العمر عند الميلاد (%)	عدم المساواة في التعليم (%)	عدم المساواة في الدخل (%)	
0.497	28.7	29.7	11.6	38.1	36.5	مصر
0.531	24.3	24.7	15.0	32.5	25.5	الدول العربية
0.618	17.6	17.9	10.1	14.5	28.0	الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة

عدم المساواة  
في التعليم  
**38.1%**



يفقد مؤشر التنمية  
البشرية من قيمته  
**29.7%**  
حين يعدل بمعامل  
عدم المساواة



عدم المساواة  
في الدخل  
**36.5%**

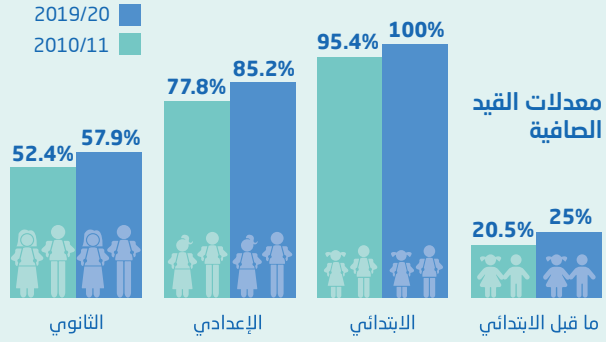


المصدر: تقرير التنمية البشرية 2020

### في واحد من أكبر نظم التعليم في العالم من حيث الأعداد



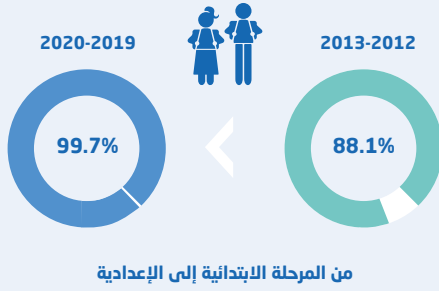
### تحسنت مؤشرات إتاحة التعليم وارتفعت معدلات القيد



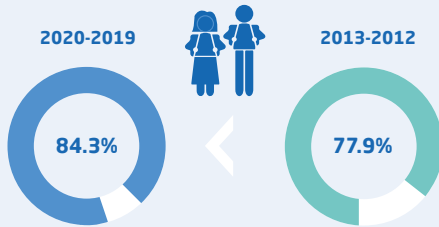
المصدر: الشكل يعتمد على بيانات كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم

### تحسنت مؤشرات المخرجات التعليمية

#### ارتفعت معدلات الانتقال

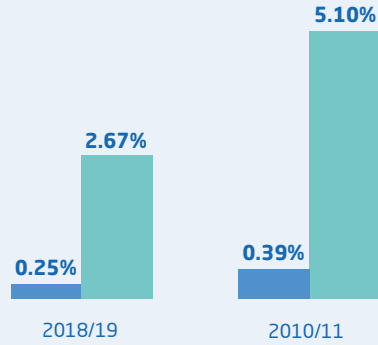


من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية



من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية

#### انخفضت معدلات التسرب



التعليم الإعدادي (Dark Blue)  
التعليم الابتدائي (Light Blue)



## ولكن لم تواكب مؤشرات جودة التعليم هذا التقدم

متوسط عدد الطلاب للمدرسين في التعليم قبل الجامعي الحكومي (وفقاً للمرحلة التعليمية)

متوسط كثافة الفصل في التعليم قبل الجامعي (الحكومي) وفقاً للمرحلة التعليمية

2019-2020

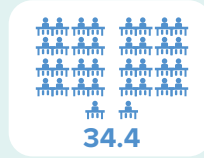
2010-2011

2019-2020

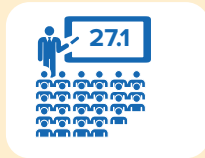
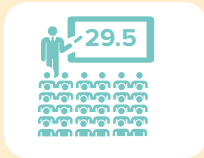
2010-2011



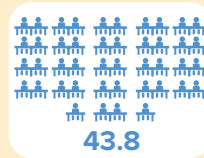
الرياضة



الرياضة



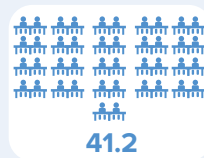
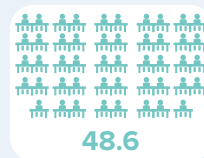
الرياضة



الرياضة



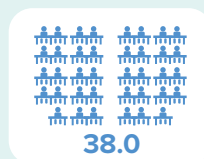
الرياضة



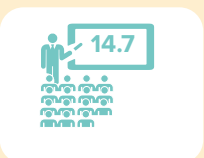
الرياضة



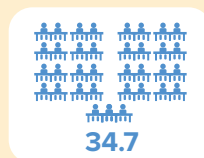
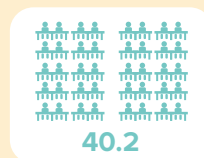
الرياضة



الرياضة

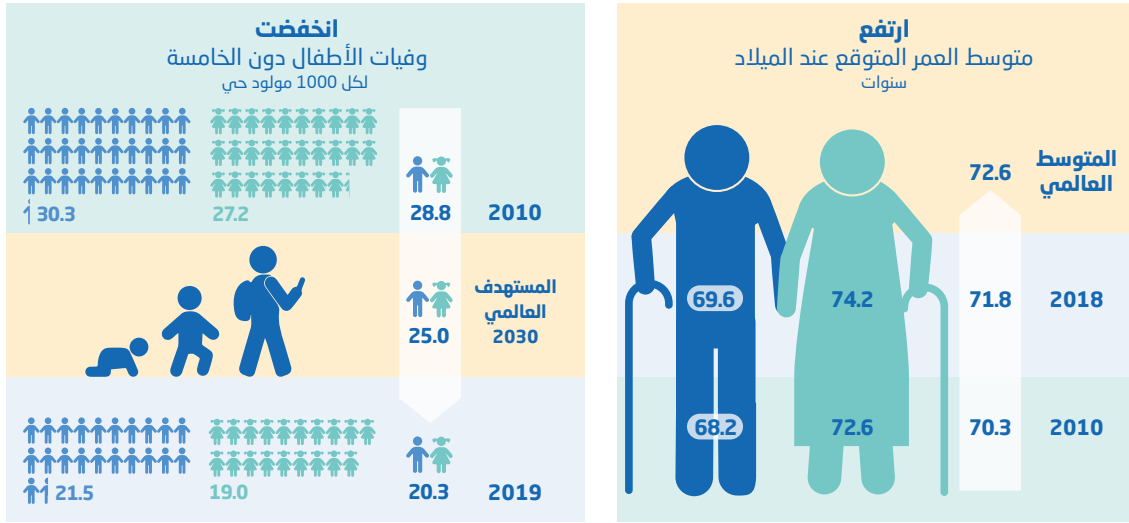


الرياضة



الرياضة

## شكل 3 | رأس المال البشري | الصحة في مصر 2011 - 2020



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

### مبادرات صحية مبتكرة

أطلقت عام  
**2018**

مبادرة 100 مليون صحة  
للكشف عن الأمراض غير السارية



من أكتوبر 2018 - إبريل 2019، تم فحص **47 مليون مواطن مصري** من 50 مليون فوق 18 سنة تم علاج **628 ألف** مواطن

تستهدف خفض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية من خلال **الكشف المبكر**

تغطي جميع محافظات مصر بتكلفة **7 مليار جنيه**

### علاج ومكافحة أمراض



### تعزيز منظومة توفير الخدمات الصحية



أطلقت عام  
**2019**

مبادرة 100 مليون صحة  
لدعم صحة المرأة المصرية



من يوليو 2019 - مارس 2021 استفادت من المبادرة **13 مليون امرأة**

الكشف المبكر عن أورام الثدي والأمراض غير السارية وتقديم خدمات تنظيم الأسرة

تستهدف **30 مليون امرأة** فوق 18 سنة

### تطوير صناعة الأدوية



أطلقت عام  
2014

الحملة القومية للقضاء على فيروس الالتهاب  
الكبدى الوبائى (فيروس سي) في مصر



قصرت مدة العلاج إلى  
**3 أشهر**  
بعد أن كانت 12 شهر

نسبة انتشار المرض  
في مصر عام 2008  
**9.8%**

طفرة في السيطرة على المرض من  
خلال منظومة جديدة للعلاج اعتمدت  
على إنتاج أدوية محلية  
ميسورة التكلفة

انخفضت تكلفة  
علاج المريض من  
\$200  
2016  
\$900  
2014

وفر مالي في تكلفة  
العلاج **8 مليار**  
جنيه مصري

ارتفعت نسب الشفاء  
من فيروس سي من  
50%  
إلى ما  
يتجاوز **98%**

استهدفت القضاء على قوائم  
انتظار العمليات والجراحات  
الحرجة وتستمر لمدة 3 سنوات

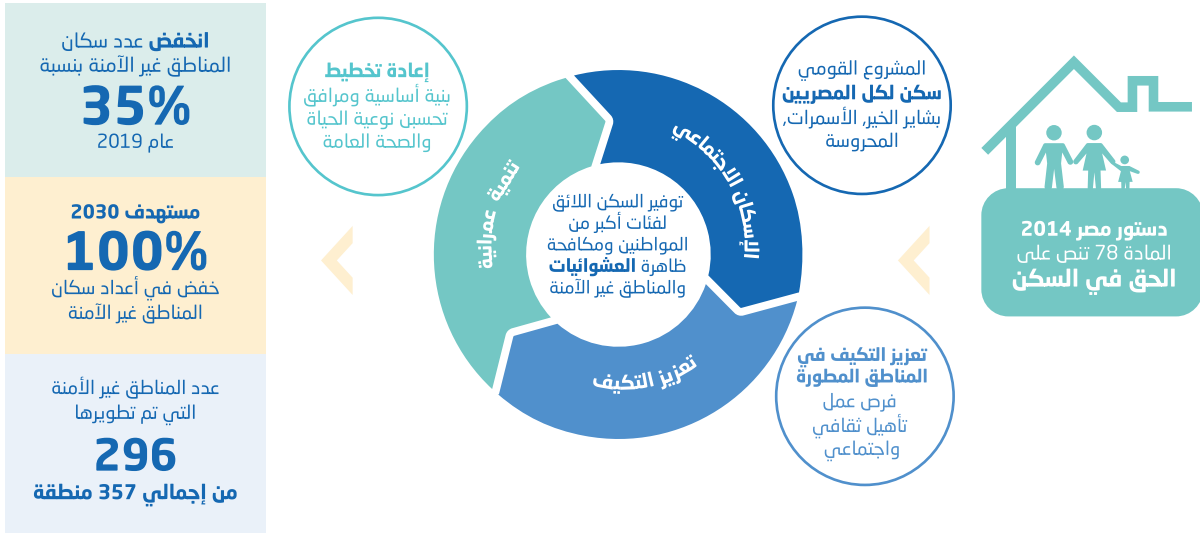
أطلقت عام  
2018

مبادرة القضاء على قوائم  
انتظار المرضى



المصادر: الموقع الإلكتروني لخريطة مشروعات مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019)، وزارة الصحة (2021)، الهيئة العامة للاستعلامات (2020)

## شكل 4 | رأس المال البشري | السكن اللائق في مصر 2011-2020

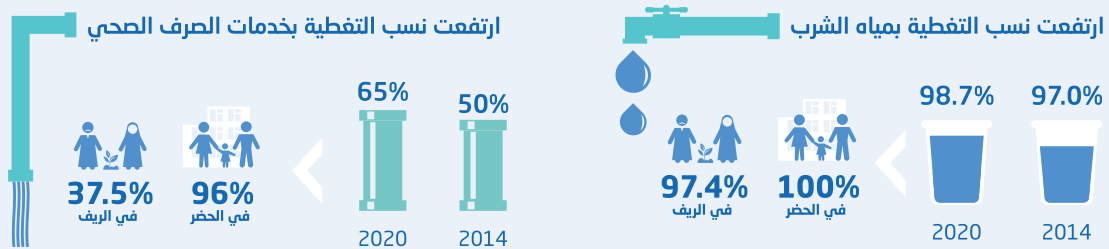


### برنامج الإسكان الاجتماعي



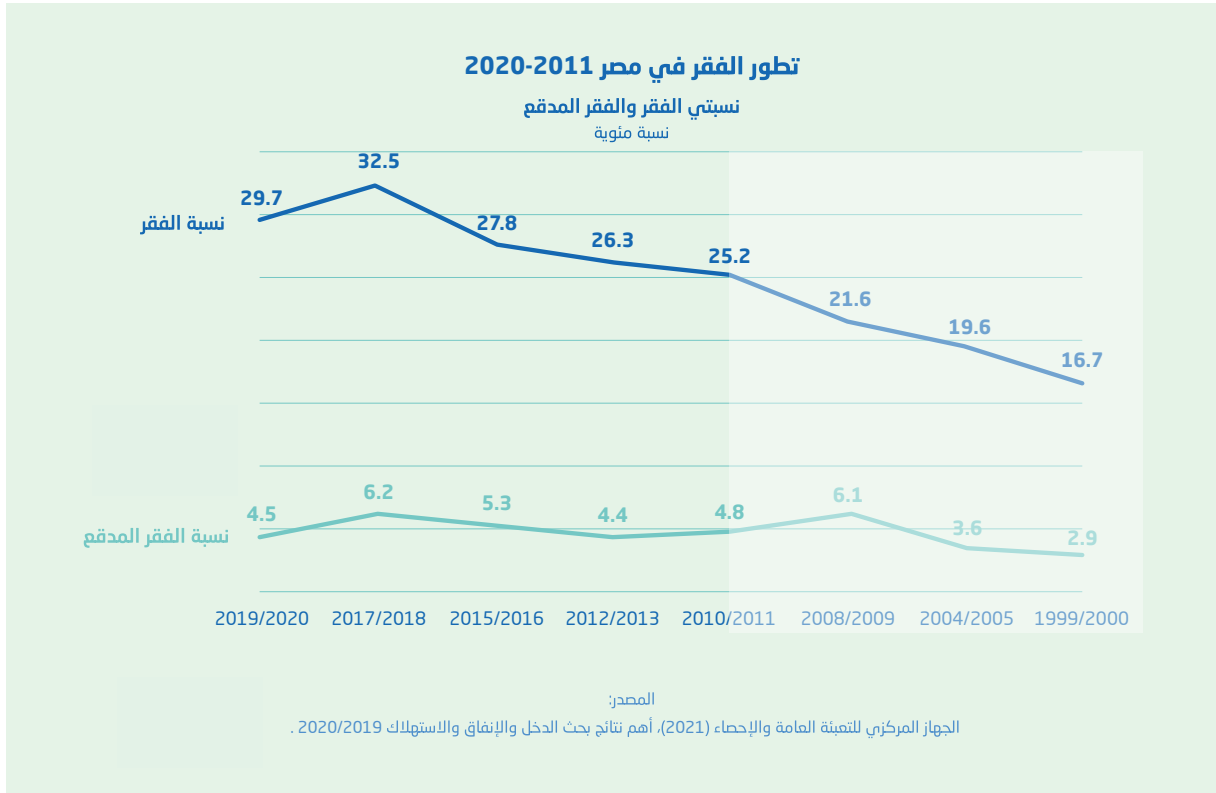
المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (2019) ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)

### توسيع نطاق تغطية مرافق المياه والصرف الصحي

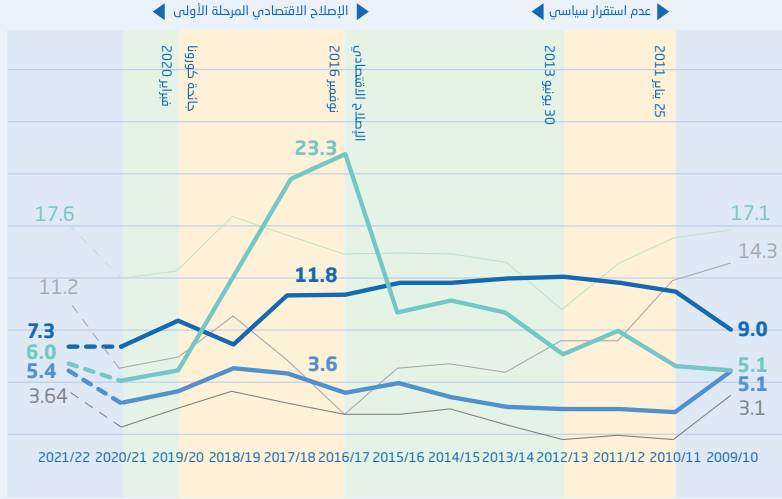




## شكل 5 | التأسيس للانطلاقة التنموية | الإصلاح الاقتصادي في مصر 2011-2020



## تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي 2020-2011 مؤشرات مختارة

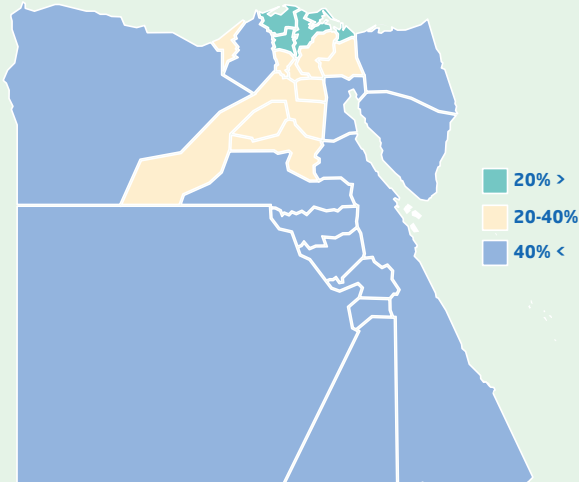


معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي — معدل البطالة — معدل التضخم — معدل الادخار المحلي الإجمالي  
 معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي — معدل الاستثمار المحلي الإجمالي

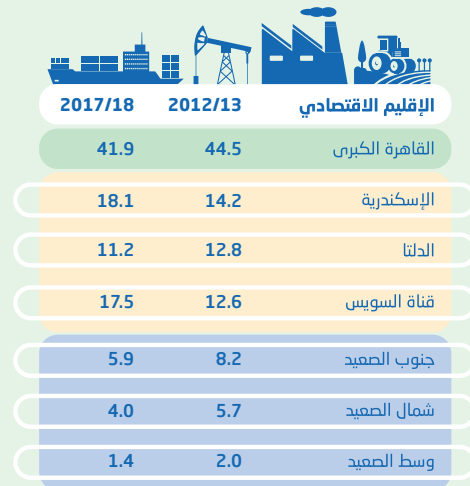
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)

## التفاوتات بين الأقاليم الاقتصادية

نسبة السكان تحت خط الفقر في محافظات مصر 2018/2017  
نسبة مئوية

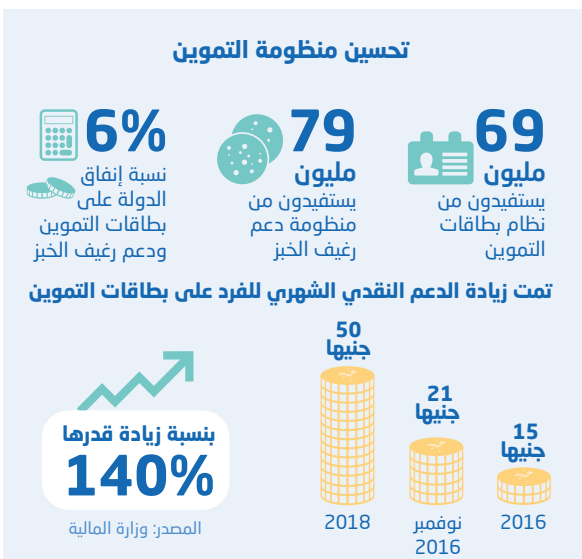
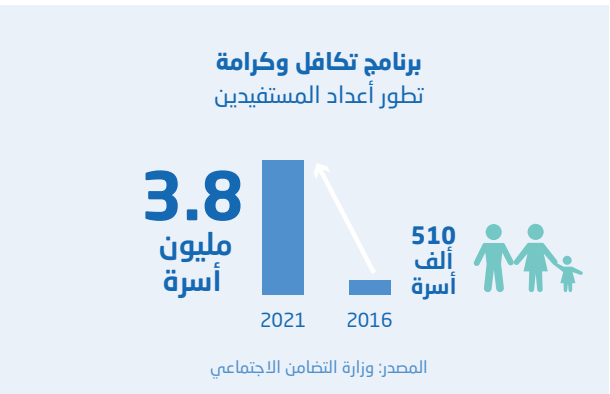
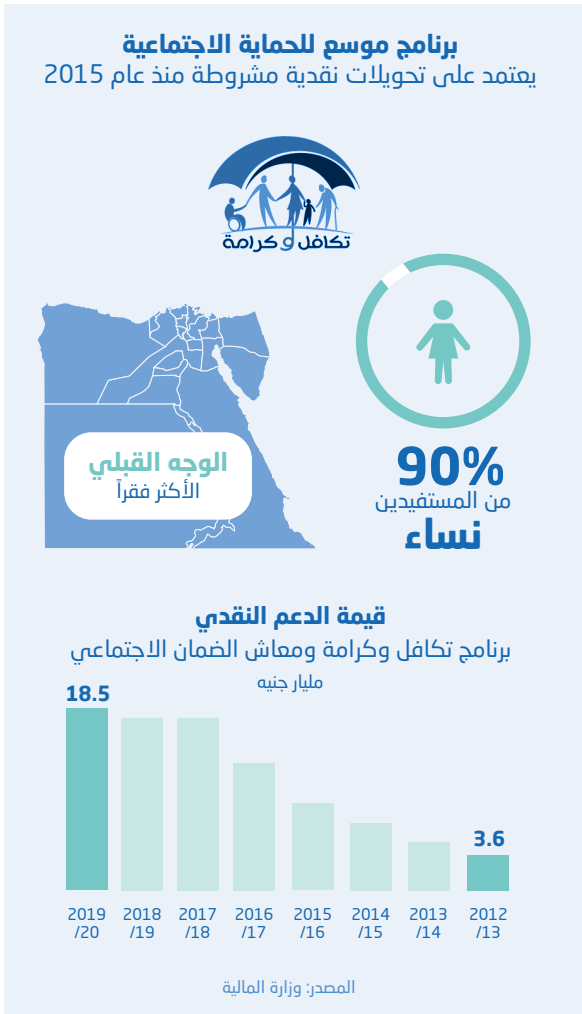


مساهمة الأقاليم الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي  
نسبة مئوية



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد الاقتصادي 2018/2017.

## شكل 6 | التحول تجاه نظام احتوائي | الحماية الاجتماعية في مصر 2011-2020



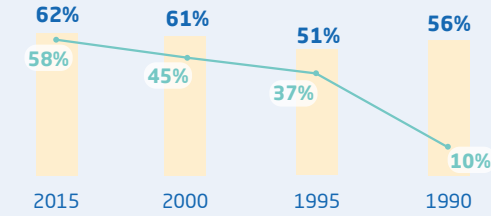
## تطوير نظام التأمين الصحي

منذ العام 1990 اتسعت قاعدة المؤمن عليهم

عدد المؤمن عليهم في 2018



زيادة الإنفاق الخاص على الصحة من قبل المواطنين تشير إلى ضعف نوعية الخدمات المقدمة إليهم

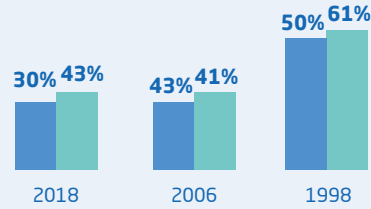


← نسبة التغطية التأمينية ■ نسبة الإنفاق الخاص على الصحة

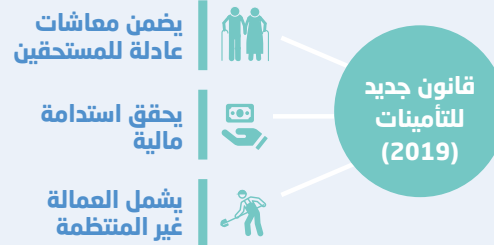
المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية

## تجديد نظام التأمينات الاجتماعية

نسبة التغطية



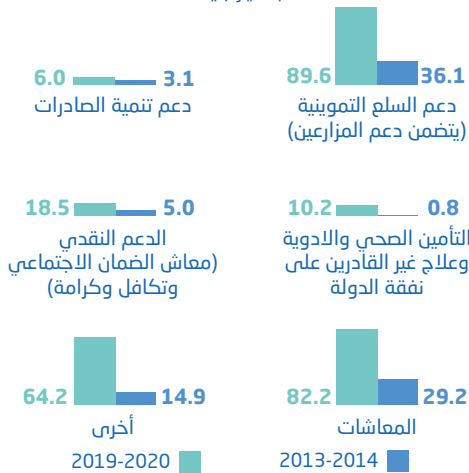
■ العمالات النساء ■ العمال الذكور



المصدر: معهد الاقتصاديات التامة

## الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية

الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية بالمليار جنيه



المصدر: وزارة المالية، نسخة المواطن 2020-2019، التقرير النصف سنوي للأداء المالي والاقتصادي

خلال 5 سنوات

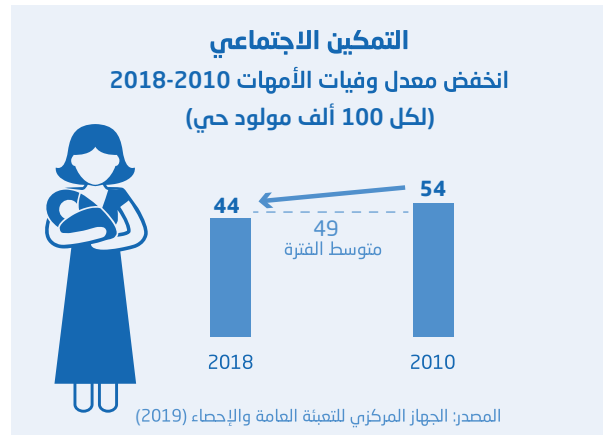
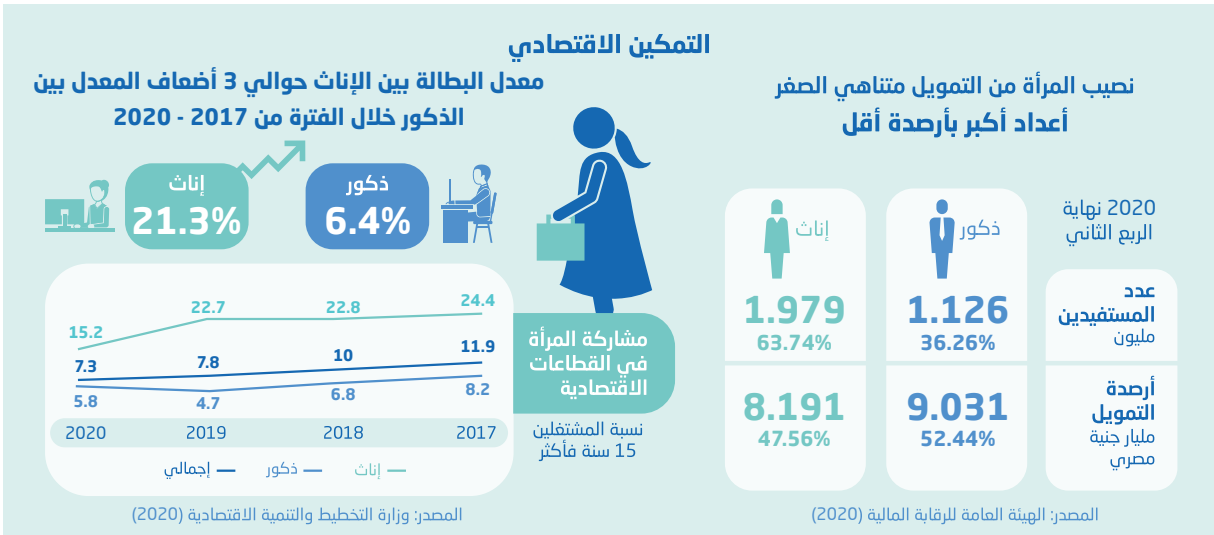
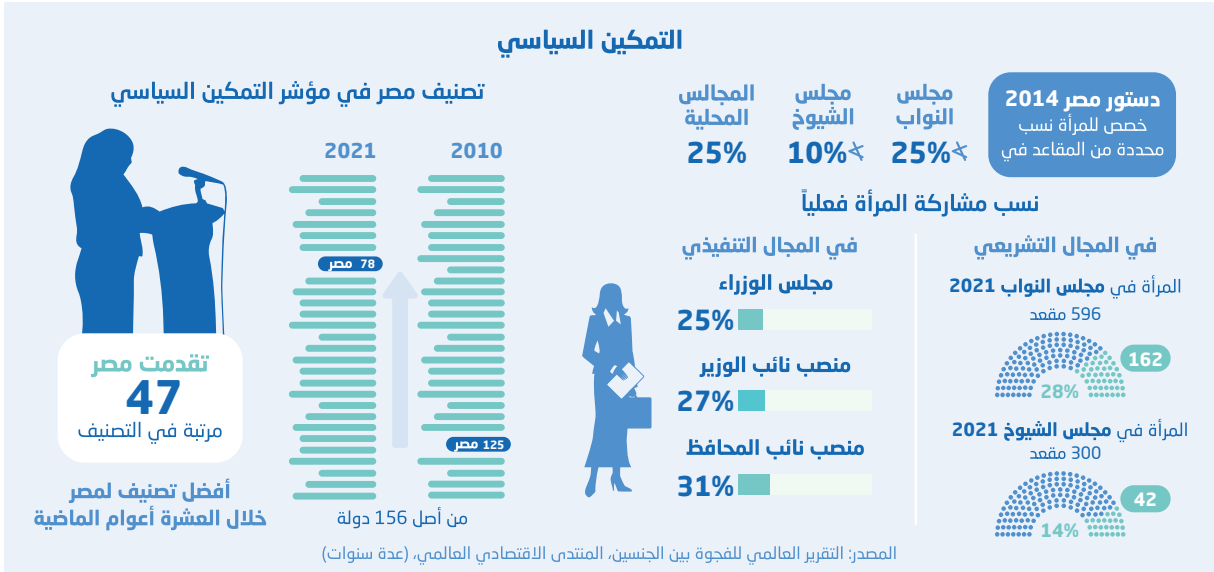
ارتفع إجمالي المخصصات المالية المقررة للدعم بالموازنة العامة



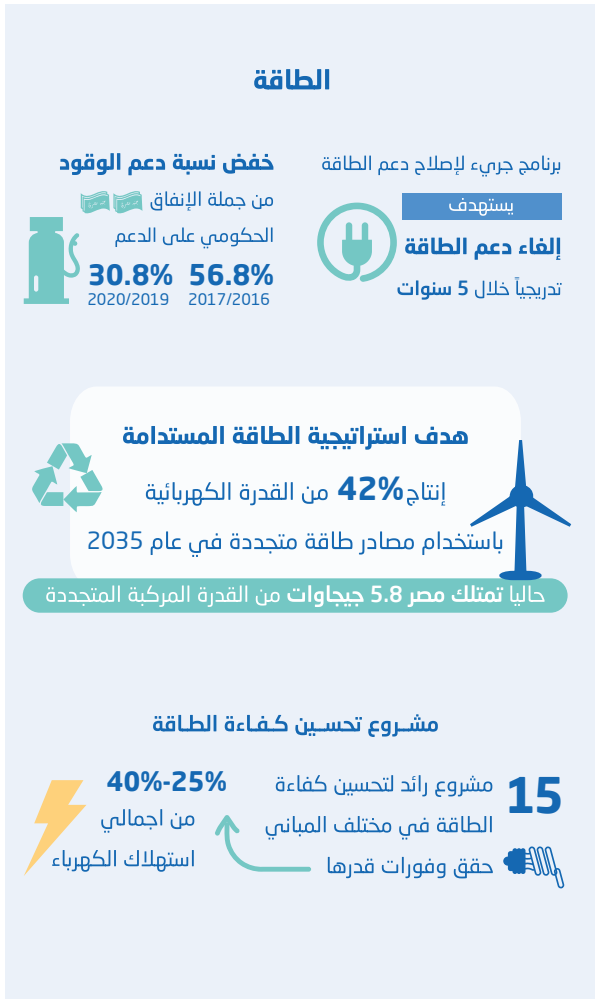
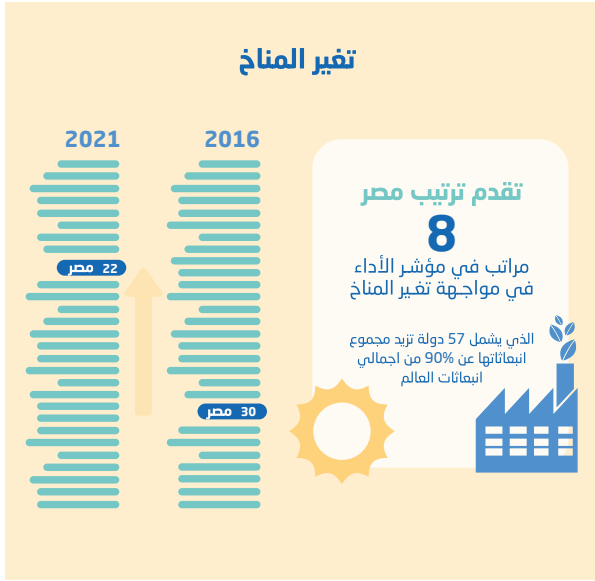
في إطار إعادة هيكلة الدعم لكي يصل إلى مستحقيه ارتفعت نسبة المخصصات المالية المقررة لبرامج الحماية الاجتماعية بالموازنة العامة



## شكل 7 | أدوار قيادية ومساهمات مجتمعية | النهضة الجديدة للمرأة المصرية 2011-2020



## شكل 8 | السعي نحو الاستدامة ومواجهة تغير المناخ | إدارة نظم الحماية البيئية 2011-2020

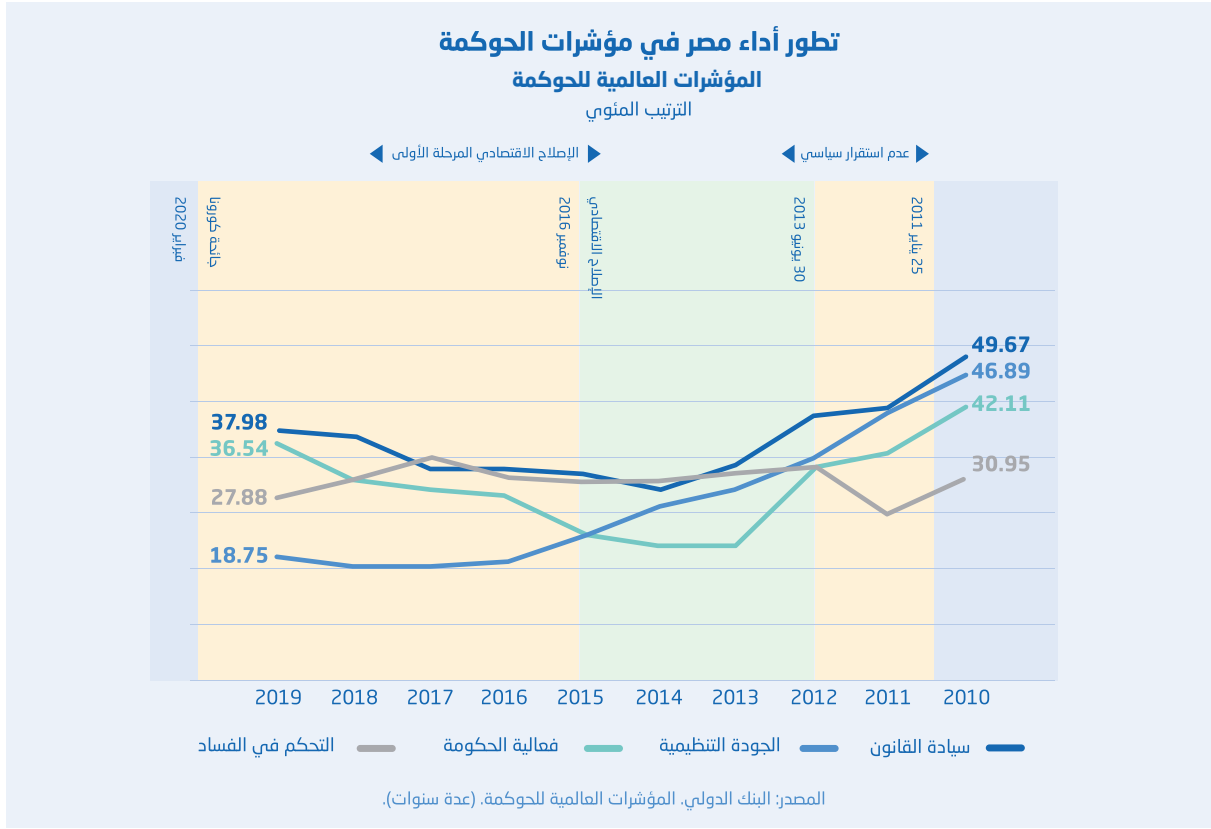


### تكلفة التدهور البيئي في مصر 2017

تكلفة التدهور كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	تكلفة التدهور مليار جنيه مصري	معياري التدهور البيئي
1.4-1.3%	47	الجسيمات الدقيقة العالقة
1.14%	39	عدم الوصول للتغطية الكاملة للمياه والصرف

المصدر: البنك الدولي (2019)

## شكل 9 | تطوير منظومة إدارة شؤون الدولة والمجتمع | الحوكمة في مصر 2011-2020



### مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

#### الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

#### تدريب كوادر وبحوث

#### خطة المواطن

#### موازنة المواطن

### الإصلاح الإداري

#### إصلاح الإدارة المالية

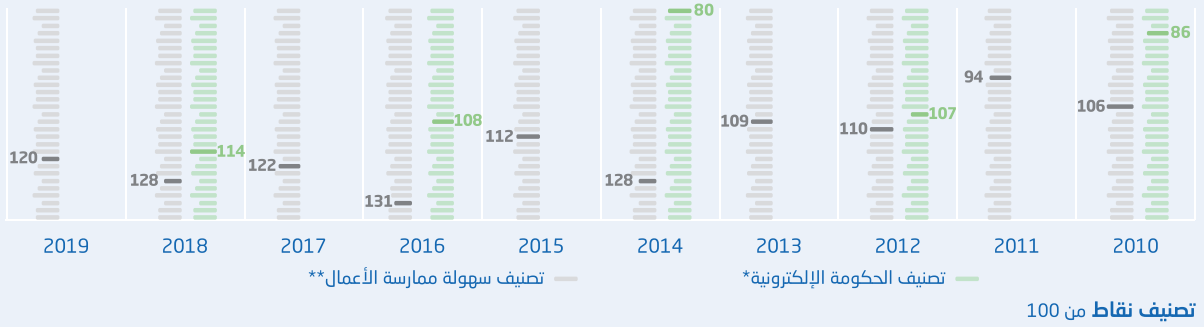
#### رفع كفاءة الجهاز الإداري

#### نظم المتابعة والتقييم

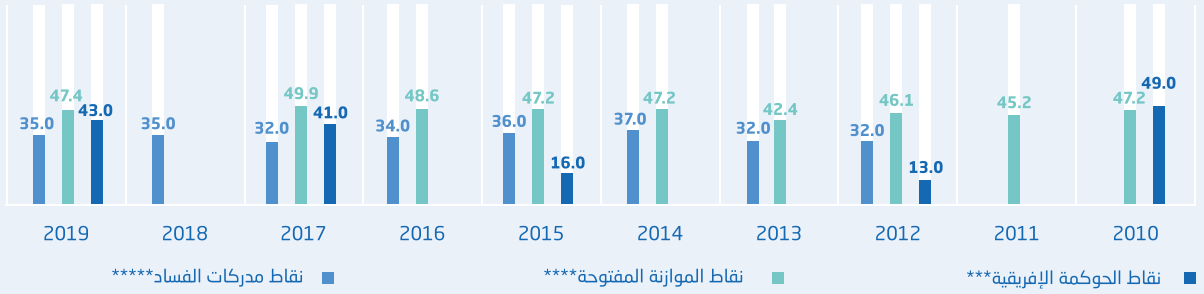
#### التوسع في اللامركزية

## مؤشرات مختارة

## ترتيب الدولة



تصنيف نقاط من 100



نقاط مدركات الفساد\*\*\*\*

نقاط الموازنة المفتوحة\*\*\*\*

نقاط الحكومة الإفريقية\*\*\*

\*\*\*\* شراكة الموازنة الدولية (عدة سنوات)، مسح الموازنة المفتوحة  
\*\*\*\*\* منظمة الشفافية الدولية (2020)، مؤشر مدركات الفساد

المصدر: \* الأمم المتحدة (عدة سنوات)، مسح الحكومة الإلكترونية  
\*\* البنك الدولي (عدة سنوات)، تقرير سهولة ممارسة الأعمال  
\*\*\* مؤسسة موبرايم (عدة سنوات)، مؤشر إبراهيم للحكومة الإفريقية

## التحول الرقمي والشمول المالي

ترتيب مصر من 9 دول عربية



منافذ دفع إلكتروني  
**130,000**



محافظ إلكترونية  
**15,300,000**



حلول تكنولوجيا مالية  
**11%**



بوابة مصر الإلكترونية



مصر الرقمية

تسهيل الخدمات  
الحكومية

## تعزيز مشاركة الشباب

آليات جديدة للتأهيل والمشاركة



NATIONAL TRAINING ACADEMY  
الأكاديمية الوطنية للتدريب



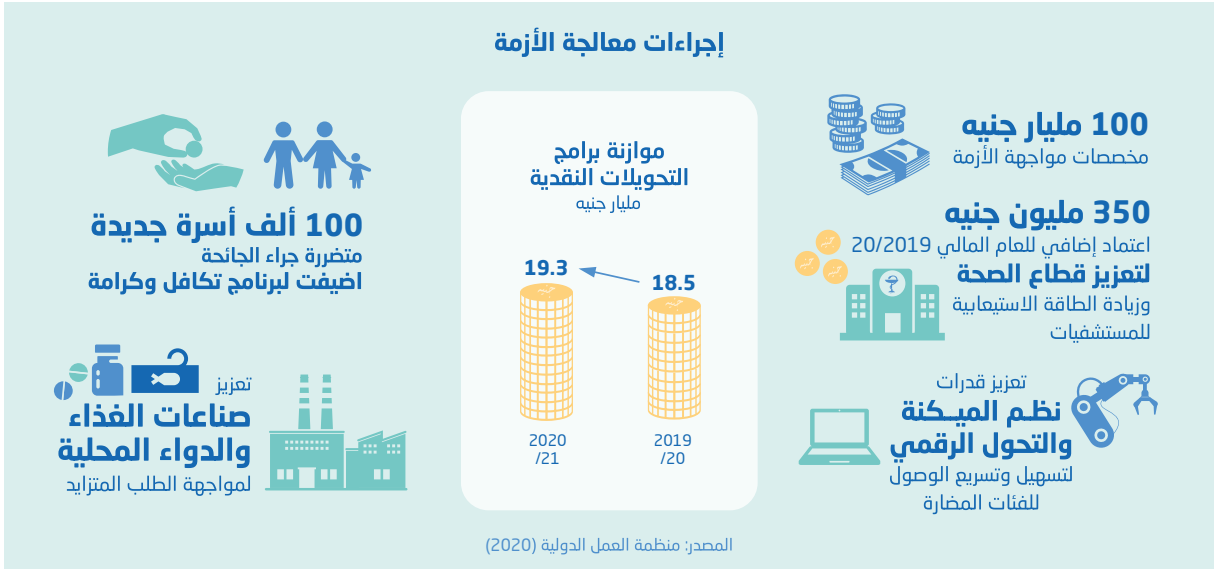
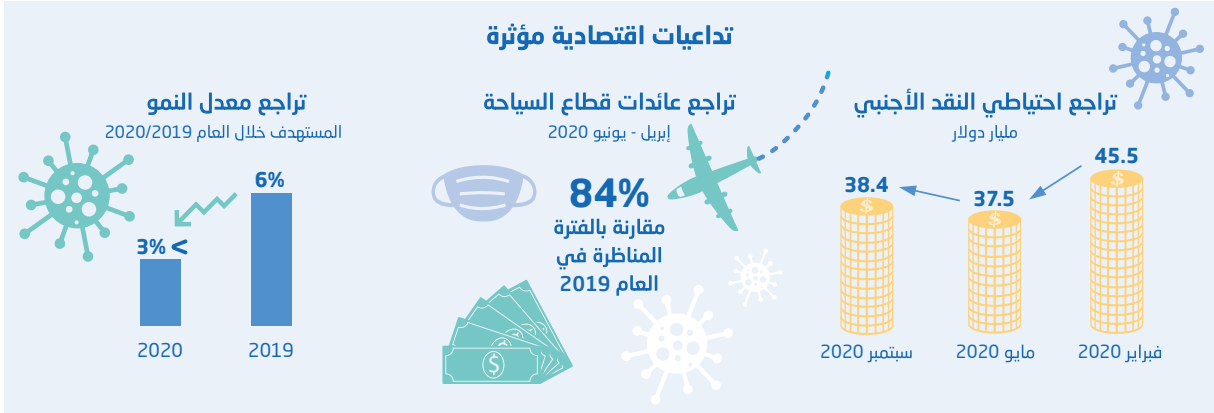
البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة  
PLP | Presidential Leadership Program



المؤتمر الوطني للشباب  
NATIONAL YOUTH CONFERENCE



## شكل 10 | فيروس كورونا المستجد | التعامل مع الأزمة والفرص المتاحة





# الهوامش





1	إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986).
2	وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.
3	وزارة التربية والتعليم (2014).
4	رئاسة مجلس الوزراء (2018).
5	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019-أ)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019-ب).
6	قاعدة بيانات البنك الدولي <a href="http://www.worldbank.org">www.worldbank.org</a> .
7	وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (2017-ب).
8	وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (2019-أ)، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)، بيانات غير منشورة.
9	صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (2019).
10	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)، بيانات غير منشورة.
11	رئاسة مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومة 2022/2021/2019/2018 مصر تنطلق.
12	International Monetary Fund. Arab Republic of Egypt. First and Fourth reviews under the extended arrangement under the extended fund facility and requests for waivers for nonobservance and applicability of performance criteria—press release; staff report; and statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt. September 2017 and April 2019.
13	مؤسسة التمويل الدولية (2020).
14	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021).
15	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017.
16	الاسكوا، إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، بيروت 2019.
17	وزارة المالية، البيان المالي 2020-2019 <a href="http://www.mof.gov.eg">www.mof.gov.eg</a> .
18	وزارة المالية 2020 أ.
19	Ido, Yuko, Social Security Reforms in Egypt 2008-2015, Seeking for Better Coverage, Financial Sustainability and Developmental Social Policy, Institute of Developing Economies, March 2018.
20	المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020.

21	المجلس القومي للمرأة (2017). تمكين المرأة اقتصاديًا وماليًا، يمكن الوصول إليه من خلال (تمكين-المرأة-المصرية-اقتصاديا-وماليا/2774/News/ncw.gov.eg/ http).
22	الاستراتيجية القومية للصحة الإنجابية 2015-2020.
23	وزارة الموارد المائية والري، 2016.
24	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.
25	وزارة الموارد المائية والري، 2013.
26	جهاز شؤون البيئة، 2011.
27	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (د.ت)، ملف تعريفى بالمنظومة الوطنية لمتابعة الأداء الحكومي وتقييمه.
28	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
29	صندوق النقد العربي (2020).
30	Chehade, Nadine (2019).
31	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2020).
32	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)، بيانات غير منشورة.
33	ILO (2021).
34	المجلس القومي للمرأة (2020). المرأة المصرية: 6 سنوات من الإنجازات، جهود تمكين المرأة المصرية 2014 -مايو 2020.
35	هيئة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، رصد الاستجابة العالمية المتعلقة بالنوع: دول شمال إفريقيا وغرب آسيا.



